الأمم المتحدة

S/2001/434



Distr.: General
2 May 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أعرب مجلس الأمن، في البيان الصادر عن رئيسه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن الحالة في غينيا (S/PRST/2000/41)، عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذته بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. وأيد مجلس الأمن إيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن وأشار إلى أنه يتطلع إلى تقريرها وتوصياتها.

ولذا، أتشرف بأن أقدم طي هذا، لنظر مجلس الأمن، تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي قامت بزيارة ١١ بلدا من بلدان غرب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد قدمت التقرير أيضا إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما اقترح أعضاء مجلس الأمن خلال جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن نتائج البعثة.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بعرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عطا عنان

040501 040501 01-35899 (A)
0135899

صوب نهج شامل إزاء إيجاد حلول دائمة ومستدامة للاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في غرب أفريقيا

تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – خلصت بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون، التي زارت أيضا غينيا وليبريا ومالي ونيجيريا في الفترة بين ٧ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، في تقريرها (S/2000/992) إلى أنه لا بد من إيلاء الأولوية الأولى إلى تنسيق استراتيجية شاملة ذات أهداف واضحة لتناول جميع جوانب الأزمة في سيراليون وأسبابها الكامنة. ولاحظت أنه لن تتحقق الإمكانات الكاملة لخروج البلد والمنطقة من الأزمة الحالية إلا إذا عملت جميع الأطراف صاحبة المصلحة – حكومة وشعب سيراليون والمنطقة والمجتمع الدولي، بصورة متضافرة من خلال نهج مترابط متفق عليه. ولوحظ كذلك أنه لا يمكن إحراز تقدم دائم في سيراليون دون القيام بجهد شامل لمعالجة انعدام الاستقرار الراهن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وبخاصة بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

٢ – وعقب إصدار ذلك التقرير، أنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وتتولى إدارة الشؤون السياسية تنسيق مهامها، وذلك من أجل تقديم توصيات بشأن استجابة الأمم المتحدة استجابة منسقة ومتضافرة تهدف إلى معالجة المشاكل المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، مع مراعاة المبادرات الجارية أو التي تقترحها مختلف الجهات الفاعلة.

٣ – وتضم فرقة العمل ممثلين لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والتراع المسلح، ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي.

٤ – وعقدت فرقة العمل، عقب إنشائها، اجتماعات أسبوعية وراقبت التطورات في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الحالة على امتداد الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا. وفي هذا الصدد، لفتت نظر اللجنة التنفيذية للسلام والأمن إلى التطورات التي تتطلب أن يوليها الأمين العام ومجلس الأمن اهتماما عاجلا.

٥ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قرر الأمين العام إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا يتولى رئاستها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيم فال. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، رحب مجلس الأمن في بيان صادر عن رئيسه بشأن الحالة في غينيا (S/PRST/2000/41) بالبعثة المقترحة وأيد إيفادها في أقرب وقت ممكن وأوضح أنه يتطلع إلى تقريرها وتوصياتها.

ثانيا – إنشاء البعثة وأنشطتها

٦ – تألفت البعثة المشتركة من ممثلي إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وضمن إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ظلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على علم بأنشطة فرقة العمل واشتركت في الأعمال التحضيرية للبعثة. وكانت صلاحيات البعثة كما يلي:

- تقييم الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في مجالات السلام والأمن والشؤون الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أوجه الترابط بينها.
- التشاور مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بغية معالجة تلك الاحتياجات والتحديات على نحو أفضل.
- التقدم بتوصيات بشأن عناصر استراتيجية دون إقليمية تنفذها الأمم المتحدة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المساعدة في تناول الاحتياجات والتحديات التي جرى التعرف عليها.
- التقدم بتوصيات بشأن تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين المقدمين إلى عناصر الاستراتيجية دون الإقليمية المقترحة.

٧ - واضطلع بقدر كبير من التخطيط السابق لأعمال البعثة. فأنشئت لجنة أجرت بحوثا عن نطاق المسائل المتصلة بصلاحيات البعثة بشأن البلدان المقرر زيارتها وأيضا بشأن المنطقة دون الإقليمية لإعداد كتاب لإحاطة المشاركين. وأعدت لجنة ثانية أسئلة مناسبة توجه إلى المسؤولين الحكوميين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني وغيرهم من المتحاورين في كل بلد من المقرر زيارته، وأرسلت إليهم تلك الأسئلة لدراستها قبل وصول البعثة.

٨ - وحددت البعثة عددا من المعايير لتحديد البلدان التي ينبغي زيارتها في المنطقة دون الإقليمية. وشملت تلك المعايير البلدان التي تواجه مشاكل داخلية بصفة خاصة والتي تحدث فيها صراعات أو التي تتعرض لخطر نشوب الصراع. واختيرت بعض البلدان بسبب آثار انتشار الصراع إليها نتيجة المشاكل الداخلية لبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. وزارت البعثة تلك البلدان التي تعتبر مؤثرة بصفة خاصة في المنطقة دون الإقليمية، ومن بينها تلك البلدان التي يتولى رؤساء دولها مناصب الزعامة في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٩ - وقامت البعثة بزيارة السنغال (٧ و ٨ آذار/مارس) ونيجيريا (٩-١١ آذار/مارس) وتوغو (١١ و ١٢ آذار/مارس) وليبريا (١٢ و ١٣ آذار/مارس) وكوت ديفوار (١٣ - ١٦ آذار/مارس) وغانا (١٦و ١٧ آذار/مارس) وسيراليون (١٧ و ١٨ آذار/ مارس) وغينيا (١٩ و ٢٠ آذار/مارس) وغينيا - بيساو (٢١ آذار/مارس) وغامبيا (٢١ و ٢٢ آذار/مارس) ومالي (٢٢- ٢٧ آذار/مارس). وبسبب ضيق الوقت، لم تتمكن البعثة من زيارة جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية وذلك بالرغم من أن بعض تلك البلدان التي لم تزرها تنطبق عليها مجموعة المعايير. وترفق بهذا التقرير قائمة بالمشاركين.

١٠ - وأجرت البعثة، تمشيا مع صلاحياتها، مناقشات صريحة ومنفتحة مع جميع المتحاورين معها. ففي غانا، استقبل رئيس الدولة البعثة استقبالا رسميا. وفي البلدان الأخرى التي قامت بزيارتها، عقدت البعثة جلسات عمل موسعة مع رؤساء الدول. وفي توغو والسنغال وغينيا ومالي وكوت ديفوار، اجتمعت البعثة أيضا مع رؤساء الوزراء

واجتمعت مع عدد من الوزراء في جميع البلدان التي زارتها. وكان من بين المتحاورين الآخرين مع البعثة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي والبرلمانيون وممثلو الأحزاب السياسية والزعماء الدينيون وممثلو جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. واجتمعت البعثة مع الأمين التنفيذي وموظفي أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموظفي أمانة اتحاد نهر مانو ورئيس لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ومحافظ المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

١١ - وخلال اجتماعات البعثة، جرت مناقشة فكرة اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية مناقشة مستفيضة. وضمن هذا الإطار، جرى تبادل وجهات النظر بشأن نطاق من المسائل التي تشمل مجالات السلام والأمن والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية والتشجيع على إجراء الحوار السياسي وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والتكامل دون الإقليمي وتعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت البعثة المسائل الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتخفيف من حدة الفقر والديون الخارجية فضلا عن تدابير تخفيض الديون أو إلغائها. أما المسائل الأخرى التي نوقشت فهي مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وصلتها ببيع ''الألماس المسبب للصراع'' وانتشار الأسلحة والميليشيات والألغام الأرضية والمسائل التي تؤثر على الأطفال، بما فيها مشكلة الجنود الأطفال.

١٢ - وشملت المسائل المتصلة بأقطار محددة الأخذ بالشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا، والاضطراب الاقتصادي في دلتا النيجر، والصراع في منطقة كازمانسي بالسنغال، والحالة في كوت ديفوار والمشاكل التي تواجهها غينيا - بيساو. ومن المسائل الأخرى الحالة في سيراليون وآثارها على الدول الأعضاء الآخرين في اتحاد نهر مانو وأزمة الحدود بين غينيا وليبريا، بما في ذلك احتمالات إجراء الحوار بين الرئيسين لانسانا كونتي، وشارلس تايلور بشأن هذه المسألة.

ثالثا - النتائج التي خلصت إليها البعثة

ألف - المسائل المتعلقة بالسلام والأمن

١ - استعراض عام

١٣ - جرى التأكيد، مرة بعد أخرى طوال زيارة البعثة، على خطورة الحالة السياسية والأمنية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وإمكانية الانتشار السريع لانعدام الأمن وانعدام الاستقرار ما لم تتخذ خطوات عاجلة لمعالجة أسباب الصراع والاضطراب في عدة بلدان. وتوقع معظم المتحاورين مع البعثة تدهور الحالة في بلدان اتحاد نهر مانو، وكوت ديفوار وغينيا - بيساو ومنطقة كازمانسي بالسنغال مع الآثار الخطيرة المصاحبة لذلك على المنطقة دون الإقليمية بأسرها ما لم يحرز تقدم على وجه الاستعجال نحو معالجة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشاكل التي تواجه. أما إمكانية حدوث تداعيات وانتشار انعدام الاستقرار بسرعة من بلد إلى آخر داخل المنطقة دون الإقليمية فهي مصدر قلق عميق وواسع النطاق.

١٤ - وأكد للبعثة أهمية اتباع منظور إقليمي، لا وطني، إزاء منع الصراع وتسويته. فلم يعد من الممكن النظر إلى الصراعات بمعزل عن بعضها ولا يمكن النظر إلى المشاكل الإنسانية داخل كل بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية على أنه خاص به وداخلي. ولوحظ مرة بعد أخرى أن مشاكل المنطقة دون الإقليمية قد تفاقمت بسبب انعدام الحوار السياسي بين الزعماء وانعدام المصالحة الوطنية واستمرار التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والاتجار بالأسلحة وانتشار الميليشيات والاتجار بالمخدرات والأمراض

ونـدرة المـوارد والمحـاولات العنيفـة والعدوانيـة الـتي كثـيرا ما ترتكب عبر الحـدود للسيطرة على المـوارد الطبيعية والـتي تقوم بها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفي بعض البلدان، لاحظت البعثة أوجه تفاوت واسعة النطاق في تفهـم الحالة بين الحكومة وغيرها من المتحاورين.

١٥ - واتسـمت الصراعـات في المنطقـة دون الإقليميـة بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان جردت الأسر من ممتلكاتها وأصابت الأفراد بصدمات وتركت المجتمعات المحلية في حالة انهيار فعلي. وساعدت الصلات العرقية التي تتجاوز الحدود الوطنية في بلدان من قبيل السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو وسيراليون وغينيا وليبريا بعدة طرق على التخفيف من الآثار الإنسانية للصراعات في المنطقة دون الإقليمية. بيد أن تلك الصلات ساهمت أيضا في الانتشار السريع للصراعات في مناطق الحدود، ولا سيما في المجالات التي اقتطعت فيـها جماعـات الميليشـيات وغيرهـا مـن الجـهات الفاعلـة أراض للسيطرة عليها، مع ما ترتب على ذلك من آثار مأساوية للمدنيين.

١٦ - وكـان ازديـاد التوتـر بـين بلـدان اتحـاد نهـر مـانو (سيراليون وغينيا وليبريا) واحتمال تصعيد الصـراع بين غينيا وليبريا من دواعي القلق العميق بين المتحاورين مع البعثـة. وجرى التشديد على أهمية الجهود التي يبذلها زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غـرب أفريقيـا والأمـم المتحـدة مـن أجـل تشجيع المصالحة بين زعماء البلدان الثلاثة وضـرورة اتبـاع الحكومات الثلاث لنهج متضافر إزاء معالجة الصراعـات في المنطقة. وأعرب عن القلق إزاء ما زعم عن اشتراك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تقديم الدعم إلى الجبهـة المتحـدة الثوريـة في سـيراليون. ورأى عـدة متحـاورين أن الحكومات، داخل وخارج المنطقة الإقليمية على السواء تقدم هذا الدعم. وكذلك جهات فاعلة من قبيل المتجرين بالألماس المسبب للصراع والمرتزقة والمتجرين بالأسلحة على الصعيد الـدولي. أمـا الاضطـراب السياسـي والاجتمـاعي في كـوت ديفوار منذ الإطاحة بحكومة الرئيس كونان بيدييه في كانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٩، فقـد تفـاقم بفعـل النزاعـات بشـأن الهوية الوطنية وازدياد انعدام التسامح الناتج عن رحيل آلاف العمـال مـن غـرب أفريقيـا مـن البلـد، ممـا تسـبب في عواقـب بعيدة الأثر للبلد والمنطقة دون الإقليمية.

١٧ - ولم يسفر التحول الديمقراطي في غينيا - بيساو عـن نتائج ملموسة بعـد. والحالـة في غينيـا - بيسـاو هشـة جـدا بسبب الخبرة الفنية التقنية الضئيلة الموجودة داخل المؤسسات الحكومية ومعدلات انتشار الفقر الواسعة النطاق، والقطاع الخاص غـير المتطـور ووجـود احتمـالات ضئيلـة للاسـتثمار الداخلي، وقلة سبل توفير العمالة، بالاقتران بوجود جيـش مفـرط في الحجـم يعتمـد علـى مـوارد الدولـة. ودون توافـر الإرادة السياسية الوطنية للتغلب على الانقسامات الداخليـة ودون تقديم الدعم الدولي المتضافر فإن هذه الحالة قد تؤدي إلى انهيار الدولة مع ما يترتب على ذلك من آثار جسيمة في البلدان المجاورة من حيث الأمن والشؤون الإنسانية. وجرى التشديد مرة بعد أخرى على الآثار السلبية المحتملة لاستمرار انعدام الاستقرار في غينيا - بيساو على كل من غينيا وغامبيا ومنطقة كازامانسي وضرورة تقديم المجتمع الدولي مسـاعدة منسقة إلى البلد.

١٨ - وفيمـا يتعلق بكازمانسي، من التطورات التي يجـدر الترحيب بها توقيع اتفاقـات السـلام بـين حكومـة السـنغال وممثلـي حركـة القـوات الديمقراطيـة في كازمانسـي في آذار/ مارس ٢٠٠١ وإعادة مشاركة غامبيا في عملية السلام. ومع هـذا، فإن الانقسامات التي حدثـت داخـل حركـة القـوات الديمقراطية في كازمانسـي يحتمـل أن تعقِّـد الجـهود المبذولـة لتنفيذ الاتفـاق بـالرغم مـن الخطـوات الـتي اتخذهـا حكومـة السنغال لتخطي تلك الانقسامات. والمبـادرات الـتي تعـتزم جماعة أصدقاء كازمانسي، التي يوجد مقرها في داكار والـتي

تضم وكالات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية، من أجل توفير موارد إضافية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، يمكن أن توفر حافزا لتنفيذ الاتفاقات وتوطيد السلام. وجرى الإعراب عن القلق بشأن آثار استمرار الصراع الديني والعرقي في نيجيريا والتأكيد على أهمية تقديم الدعم للمساعدة على ضمان نجاح الديمقراطية الوليدة في البلد. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين جرت تسوية عمليات التمرد المسلحة في شمالي مالي والنيجر فما زالت هناك دواع للقلق بشأن إمكانية تجدد التهديدات الأمنية في القطاع الصحراوي الممتد من شمالي مالي وشمالي النيجر إلى تشاد، ويرجع هذا أساسا إلى مشاكل إعادة الاندماج والتنمية التي لم توجد لها حلول بعد.

١٩ - ويمثل المدنيون أكبر ضحايا الصراعات في غرب أفريقيا في الوقت الحاضر. فقد استعانت جميع الأطراف بالجنود الأطفال، ولذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتأهيلهم. وأصبح العاملون في مجال تقديم الإعانة هدفا لهجمات القوات المتمردة. وما فتئت جميع أطراف الصراع الدائر في البلدان الأعضاء باتحاد نهر مانو تلجأ إلى المرتزقة.

٢٠ - ومن المسائل التي كثيرا ما وجه إليها انتباه البعثة الأثر الناجم عن برامج التسريح وإعادة الاندماج غير الفعالة بعد تجريد المقاتلين السابقين من السلاح. ومن أبرز دواعي القلق الأعداد الكبيرة للمقاتلين السابقين في الحرب الأهلية في ليبريا، التي انتهت في تموز/يوليه ١٩٩٧ بعد إجراء الانتخابات، والذين لم يحصلوا على مساعدة كافية لإعادة اندماجهم. ولا يزال كثيرون منهم عاطلين عن العمل ويطرحون مشكلة أمنية سواء داخل ليبريا أو بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، بسبب لجوء الكثيرين منهم، في غياب بدائل، إلى قطع الطرق أو الضلوع في أنشطة المرتزقة على مستوى المنطقة دون الإقليمية. وتسود حالة ملحة في غينيا - بيساو، حيث لا يزال هناك ٠٠٠ ١٢ مقاتل سابق في صفوف الجيش الوطني، في انتظار تنفيذ برنامج شامل وفعال للتسريح وإعادة الإدماج.

٢١ - ونشأت حلقة مفرغة بين الصراع المسلح وانتشار الأسلحة مع وجود تأثير للتعزيز المتبادل. ويستخدم، حسب التقديرات، أكثر من نصف عدد يقدر بخمسة ملايين قطعة سلاح غير مشروعة متداولة في غرب أفريقيا، في أنشطة مثل عمليات التمرد الداخلية، والسطوالمسلح، والاتجار بالمخدرات، والتهريب غير المشروع للألماس. ويمكن الحصول على الأسلحة الصغيرة الرخيصة بسهولة في غرب أفريقيا. وقد أدى استخدامها إلى تفاقم العنف المتصاعد، وبالتالي عرقلة تسوية الصراعات وبناء السلام واستمرار الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في غرب أفريقيا.

٢٢ - وسعيا لمعالجة آفة انتشار الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا، قام رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بتوقيع إعلان لمدة ثلاث سنوات قابل للتجديد لوقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. ولمساعدة الجماعة في تحقيق أهداف الوقف، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج التنسيق والمساعدة من أجل تحقيق الأمن والتنمية. وهو يعمل في إطار مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في لومي، توغو.

٢٣ - وترى البعثة وجوب بذل المزيد من الجهود ورصد قدر أكبر من الموارد للبحث عن القوى المحركة لتدفقات الأسلحة في غرب أفريقيا. ويسود شعور بالقلق على نطاق واسع بشأن حجم ومدى تطور الأسلحة الموجودة بحوزة الأفراد، والتي يجري استيرادها بصفة غير مشروعة إلى المنطقة دون الإقليمية، وما يصاحب ذلك من زيادة في معدل الجرائم العنيفة في كثير من بلدان غرب أفريقيا. ويعد تقرير فريق

الخبراء عن الألماس والأسلحة في سيراليون خطوة أولى مفيدة جدا. وينبغي اتخاذ مبادرات مماثلة للوصول إلى تفهم أفضل لأبعاد المشكلة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية ولتعزيز مساءلة الجهات الضالعة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٢٤ - ونشأت حركة تنادي بالتحول الديمقراطي خلال التسعينات في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وحققت درجات نجاح متفاوتة في مختلف البلدان. وأحرز تقدم ملحوظ في هذا المجال مما يدعم الاستقرار السياسي. وظهر العديد من الأحزاب والتجمعات السياسية الجديدة، وشارك عدد كبير من الأشخاص في انتخابات تعددية. غير أن الصراع بين الحكومات وأحزاب المعارضة لا يزال يشكل في عدة بلدان عائقا كبيرا يحول دون تحقيق السلام والاستقرار. وفي نفس الوقت، فإن قلة تمرس النواب ونقص القدرات والموارد في عدة بلدان يحدان من أداء البرلمانات والأحزاب لعملها بشكل فعال. ومن التطورات الهامة على الصعيد دون الإقليمي قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا بإنشاء برلمان للجماعة الاقتصادية يتألف من ١٢٠ عضوا ومحكمة عدل تابعة للجماعة الاقتصادية.

٢٥ - واعتبر المتحاورون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية المشاكل المرتبطة بضعف الحكم مصادر قلق بالغ. وتم الإقرار بأن العديد من الحكومات وضعت برامج لمعالجة طائفة من المسائل المتصلة بالحكم، وذلك بالتعاون في الكثير من الأحيان مع الأمم المتحدة والجهات المانحة على الصعيد الثنائي وبعض المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لم يحرز سوى تقدم ضئيل بشأن بعض المسائل مثل مكافحة الفساد، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز العمليات السياسية الشاملة، والمشاركة الشعبية، فضلا عن الأخذ باللامركزية وتعزيز الجهاز القضائي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتدعو الحاجة إلى تقديم مساعدة ودعم دوليين كبيرين لتحسين الممارسات المتعلقة بالحكم.

٢ - مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٦ - اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٩ البروتوكول المتعلق بإنشاء آلية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، وصون السلام والأمن، والذي توخى إنشاء عدة أجهزة، بما فيها مجلس الوساطة والأمن، ومجلس الحكماء، وإدارة تابعة للأمانة تضطلع بمسؤولية قضايا السلام والأمن. وقد عقد مجلس الوساطة والأمن عدة اجتماعات على مستوى السفراء والوزراء والقمة، لدراسة مسائل من ضمنها الحالة في كوت ديفوار وسيراليون ومنطقة الحدود بين غينيا وليبريا. وتتوخى الآلية أيضا إنشاء مركز للإنذار المبكر وغرفة لمراقبة تطور الأوضاع في الأمانة بأبوجا. وسيتم ربط هذه الغرفة بمراكز المراقبة، مع إقامة مقار للمناطق في بنن وبوركينا فاسو وغامبيا وليبريا، تقوم برصد التطورات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية على نطاق المنطقة دون الإقليمية. وتجري حاليا عملية إنشاء هذه المراكز. ولاحظ المتحاورون وجوب تقديم مساعدة دولية لتحسين قدرة الأمانة على الإنذار المبكر، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والآلية بصورة كبيرة لكفالة أداء الآلية عملها على أتم وجه.

٢٧ - وتلتزم بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر باتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في شؤون الدفاع الذي وقع في عام ١٩٧٧. وقد لاقى الاتفاق بعض النجاح في تعزيز العلاقات السلمية بين الأطراف الموقعة عليها. وتجري حاليا عملية تنفيذ القرار الذي اتخذه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٩ بمواءمة هذا الاتفاق مع الجماعة الاقتصادية واستيعابه فيها.

٢٨ - ومن العناصر الهامة والمبتكرة التي تضمنتها مبادرات الجماعة الاقتصادية خلال العقد الماضي لتعزيز السلام والأمن داخل المنطقة دون الإقليمية، نشر قوات حفظ السلام في عدد كبير من الدول الأعضاء التي اندلعت فيها صراعات.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧، اضطلع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية (فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) بعملية لصون السلام في ليبريا، ويرجع الفضل إليه عموما في القيام بدور حيوي في عملية السلام التي وضعت حدا لحرب أهلية دامت ثماني سنوات. وتم نشر فريق المراقبين أيضا في سيراليون وغينيا - بيساو. ولا تزال مسألة احتمال نشر قوة فاصلة على الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا، للمساعدة في منع عمليات التسلل المسلحة التي تقع في المنطقة، قيد النظر الفعلي للجماعة الاقتصادية.

٢٩ - غير أن ثمة عقبات كأداء تعترض تنفيذ الجماعة الاقتصادية لعمليات حفظ السلام، وتتمثل في نقص الموارد المالية وقدرة الأمانة على التخطيط لقوة في الميدان ومراقبتها وتوجيهها وتوفير الموارد لبقائها. ومن المشاكل الأخرى التي تواجهها الجماعة الاقتصادية نقص الأموال اللازمة لتنظيم مؤسسات التدريب التي أنشأتها في مجال حفظ السلام، وتعهدها وإدارتها بفعالية. ولذا، فإن بلدان الجماعة الاقتصادية في حاجة عاجلة إلى تلقي المساعدة الدولية في شكل مساعدة تقنية ومعدات تشغيلية لإنزال القوات إلى الميدان، وذلك لصالح كل من فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أيضا إطلاع المسؤولين الحكوميين بالكامل على سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها المتعلقة بعمليات حفظ السلام، لا سيما ما يتعلق منها بتسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، والترتيبات الشاملة وغير الشاملة للخدمات فيما يتعلق بتأجير المعدات.

٣٠ - وأكد المتحاورون للبعثة توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للإسهام في حفظ السلام، سواء من خلال فريق المراقبين التابع للجماعة أو في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعربوا عن اعتقادهم بأن قوات غرب إفريقيا لديها، خصوصا فيما يتعلق بالعمليات المضطلع بها داخل المنطقة، ميزة هي معرفتها بالثقافة والتضاريس والمناخ وعدد من العوامل الأخرى. ومن ناحية أخرى، ثمة عوائق كبرى تتمثل في نقص المعدات والتدريب وقدرات النقل والإمداد والقدرات التقنية. ورأوا أنه بوسع الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لمساعدة بلدان المنطقة الإقليمية التي ترغب في المساهمة بقوات سدا للنقص في الاحتياجات، في القيام بذلك. وأكد عدد كبير من المتحاورين على العبء الاقتصادي الثقيل الذي ألقي على كاهل بلدان غرب أفريقيا المساهمة بقوات، ورأوا أنه لا يجوز أن تضطر تلك الحكومات إلى استخدام مواردها الضئيلة أصلا لتجهيز قوات للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

٣١ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أشار عدد كبير من المتحاورين إلى ضرورة تغيير ولاية القوة إلى إنفاذ السلام في ضوء متطلبات الوضع. ولئن تم الإقرار على العموم بضرورة نشر القوة بقوامها الكامل في المناطق الخاضعة لاحتلال الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، فقد انتقد الكثيرون ما اعتبروه بطئا في نشر القوة في جميع أرجاء البلد.

٣ - مبادرات المجتمع المدني

٣٢ - أكد المتحاورون للبعثة أن ممثلي المجتمع المدني، الذين غالبا ما يصابون بالإحباط بسبب ما يعتبرونه قلة حيلة، يتطلعون بشكل متزايد إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، للحصول على المساعدة وإقامة شراكات بغرض تعزيز قدرتهم على اتخاذ تدابير لمنع الصراعات وحلها كل في بلده أو منطقته. وفي بعض الحالات، اعتمد أولئك المثلون نهجا إقليمية فعالة، ومتعددة الأبعاد، ومنسقة وتعاونية، قائمة على استخدام الموارد المحلية والوطنية والإقليمية بما في ذلك الزعماء

التقليديين والشبكات الاجتماعية. وأحسن دليل على ذلك الشبكة النسائية للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو، وهي همزة وصل بين النساء في سيراليون وغينيا وليبريا، تعمل على مختلف الصعد تعزيزا للسلام في المنطقة. وقد التقت ممثلات عن الشبكة مؤخرا مع رؤساء دول سيراليون وغينيا وليبريا لحثهم على العمل سويا من أجل تسوية الصراع في منطقة اتحاد نهر مانو. وعلى صعيد المجتمعات المحلية، يجري تنفيذ مبادرات شتى لتعزيز ثقافة السلام، وذلك بالاستعانة غالبا بالصلات الثقافية التقليدية.

٣٣ - ولا يزال نطاق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية داخل المنطقة دون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالي منع الصراعات وإدارتها محدودا، ويمكن بالتالي تعزيزه بصورة كبيرة. غير أن الكثير من هذه المنظمات لا يزال في حاجة كبيرة إلى المساعدة الدولية لزيادة فعاليته، هذه الفعالية التي غالبا ما تعوقها عوامل مثل نقص الموارد والقدرة المؤسسية. وفي هذا الصدد، تعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار مبادرة حوض نهر مانو التي تشرف عليها، مشروعا سيقدم الدعم لمبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز السلام والأمن داخل البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

باء - المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٤ - توصلت البعثة إلى أنه وردت إفادات عن انتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في المنطقة دون الإقليمية. وتتراوح هذه الانتهاكات بين الحقوق العامة للشعوب في السلام والأمن والتنمية إلى انتهاك حقوق الأفراد. وكثيرا ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء أحزاب المعارضة في عدة بلدان للاعتقال التعسفي، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب والإعدام بدون محاكمة، أو غالبا ما يجبرون على الرحيل إلى المنفى. كما أن وجود عدد من الأحزاب السياسية لا يمنع من استعمال قوات الأمن المفرط للقوة غالبا في مواجهة من يمارسون حق المشاركة في مظاهرات. وينبغي معالجة المشاكل المتعلقة بأنشطة المرتزقة، لا سيما في الصراعات الدائرة في بلدان اتحاد نهر مانو. ويجب مساءلة الكيانات غير الحكومية، بما فيها قطاع الأعمال، عما تضطلع به من أنشطة غير قانونية في المناطق التي تدور فيها صراعات، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة وتهريب الموارد المعدنية.

٣٥ - وجرى الإقرار بأهمية ضمان حماية حقوق الإنسان في جميع الأوقات، بما في ذلك خلال فترات التحول السياسي وإبان حالات الصراع. وكان الوضع على الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا، مع تعذر الوصول إلى السكان والأعداد الضخمة من اللاجئين والمشردين داخلياً، مثار قلق شديد في هذا الصدد.

٣٦ - وأوضح البعض ضرورة الحرص على عدم إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. وأشير بوجه خاص إلى ضرورة معرفة الحقيقة وإقرار العدالة في سيراليون في إطار عملية المصالحة الوطنية بالنظر إلى الأعمال الوحشية التي تعرض لها المدنيون في خضم سنوات الصراع الذي طال أمده إلى عقد من الزمان، والتي مازالت تُرتكب، خاصة على يد الجبهة المتحدة الثورية. وفي هذا الصدد، يغدو قرار تأسيس لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة واحتمالات إنشاء المحكمة الخاصة أمران جديران بالترحيب. غير أن تضارب الرأي حول ماهية الأشخاص الذين يجب محاكمتهم أمام تلك المحكمة والإبطاء في إنشائها الذي قد يترتب على قرار الاعتماد في تمويلها على التبرعات المقدمة اعتبرا من الأمور المثيرة للقلق.

٣٧ - وفيما يتعلق ببعض الحالات المتصلة ببلدان محددة، تبين أن لجنة التحقيق الدولية المعنية بكوت ديفوار التي طلبت

الحكومة هناك من الأمين العام إنشاءها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، خاصة عمليات الإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء، قد بدأت عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وما زال كثيرون يرون أن عدم وجود تدابير مؤسسية لمعالجة قضية استجلاء الحقائق وإقرار العدالة في ليبريا عقبة كبرى على طريق تحول ذلك البلد إلى الديمقراطية وسيادة القانون.

٣٨ - وكانت الانتماءات العرقية والدينية والقومية وراء الصراعات التي نشبت مؤخراً في عدة بلدان. وهو ما حدث في نيجيريا، عقب إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض الولايات الشمالية. كما أن لاغوس ومناطق أخرى شهدت حوادث خطيرة من العنف الطائفي. وفي كوت ديفوار، رأى كثيرون، لاسيما المسلمون وسكان المناطق الشمالية، أن مفهوم الانتماء لكوت ديفوار محاولة لحرمانهم من الحق في المواطنة والمشاركة في الحياة العامة، مما هدد بنشوب توترات عرقية وداخلية. وأدى العنف ضد الأجانب إلى عودة الكثير من أبناء بلدان غرب أفريقيا إلى أوطانهم، وكان لهذا أثره على الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٣٩ - وتعني صعوبة الأوضاع في عدة بلدان في غرب أفريقيا، أن جماعات كثيرة من السكان معرضة بشدة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها المشردون داخلياً والأقليات العرقية أو الدينية، واللاجئون، والنساء والأطفال. ولم تُعالج بصورة مناسبة حتى الآن المشاكل التي تكتنف حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الصراعات المسلحة أو إبان عمليات التحول السياسي. كما أن الجنود الأطفال لا يزال يجري على قدم وساق تجنيدهم للزج بهم في الصراعات المسلحة. ولا يتوافر للأطفال في بعض المناطق سوى قدر محدود من الحماية من عمليات الاتجار بهم والاعتداءات الجنسية عليهم، كما أن عدد الأطفال المشردين آخذ في الازدياد. ورغم انتشار الوعي، فإن العنف ضد المرأة ما زال مستفحلاً، خاصة إبان الصراعات المسلحة، حيث يتعرض الكثير من النساء للعبودية الجنسية والتعذيب والعنف العائلي، وإرغامهن على مزاولة الدعارة. وفي ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جرى توجيه الانتباه بوجه خاص إلى نقص فرص الحصول على قسط كاف من التعليم والعمالة والرعاية الصحية في المنطقة دون الإقليمية. وهي مشكلة خاصة يعاني منها الشباب، الذين قد يتزلقون إلى هاوية التكسب من مزاولة الأنشطة غير المشروعة عندما يجدوا أن أبواب التعليم والعمالة موصدة.

٤٠ - وقد صدقت معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية على معاهدات الأمم المتحدة الست الكبرى الخاصة بحقوق الإنسان وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ولكن هذه المعايير غير مطبقة في الواقع العملي. ويجد عدد كبير من الحكومات صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى لجان الإشراف الدولية حول ما اتخذته من تدابير لإنفاذ أحكام معاهدات حقوق الإنسان التي هي أطراف فيها. وعلاوة على ذلك، ما زال التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضعيفا لا يأخذ في الاعتبار تماما القيم التقليدية الإيجابية.

جيم - التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي

٤١ - تتسم اقتصادات بلدان غرب أفريقيا بوجه عام بالهشاشة البالغة، ومنها ما يعاني في بعض الحالات من تدهور مستمر، وذلك رغم ما حبتها به الطبيعة من وفرة في الموارد التي يمكن تسخيرها لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وفي إطار المنطقة دون الإقليمية، تفوقت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، مالي، النيجر) في أدائها الاقتصادي على البلدان الأخرى من أعضاء الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث بلغ متوسط معدل النمو فيها حوالي ٥ في المائة على مدار السنوات العشر الماضية. ولكن الأداء الاقتصادي لكوت ديفوار، التي يمثل نشاطها الاقتصادي في العادة ٤٠ في المائة من مجموع النشاط الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، أصابه تدهور خلال العام الماضي، وما زالت آثار ذلك التدهور تفعل فعلها في البلدان الأخرى في شتى أرجاء المنطقة دون الإقليمية. ومن العوامل التي ساهمت في وقوعه رحيل ألوف العمال القادمين من بلدان غرب أفريقيا الأخرى عن كوت ديفوار وانكماش حرية انتقال البضائع والأفراد.

٤٢ - كما أن انخفاض أسعار الكثير من السلع الأساسية التي تصدرها بلدان غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة والأعباء الباهظة لخدمة الديون اعتبرا أيضاً من العوامل التي ساهمت في التدهور الاقتصادي. وقد انخفضت الموارد المتاحة للمشاريع الإنمائية بسبب انخفاض حصائل الصادرات. ففي غينيا - بيساو مثلاً، أعرب البعض عن قلقهم إزاء هبوط أسعار السوق العالمية لتفاح البلاذر الغربي، الذي يمثل سلعة التصدير الرئيسية هناك، بنسبة ٤٠ في المائة. وترددت مشاعر قلق مماثلة في توغو إزاء أسعار الفوسفات.

٤٣ - وأجمع المتحاورون معنا من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي المنظمات غير الحكومية على اعتبار قضية أعباء الدين الخارجي من الشواغل الرئيسية، فقد لوحظ مثلاً أن إجمالي الدين الخارجي لنيجيريا، الذي يبلغ حوالي ٤٠ بليون دولار، يكاد يعادل الناتج المحلي الإجمالي لديها، بينما هو يربو في غينيا - بيساو على نسبة ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد خصصت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المتوسط ما يتراوح بين ٢٠ و٦٠ في المائة من حصائل صادراتها لخدمة الدين الخارجي. واعتبر المتحاورون معنا في معظم البلدان التي جرت زيارتها أن البرنامج الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة مفيدة في هذا السياق. ورأى البعض أن على البرنامج أن يحد بشدة من التزامات خدمة الدين من أجل توفير موارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي غينيا - بيساو ومالي ونيجيريا، أكدت الآراء بشدة أن مسيرة التحول الديمقراطي ستعرقل وأن النظم الديمقراطية القائمة ستتعرض للتهديد أو ستصبح في خطر شديد ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى مد يد العون بسخاء، بما في ذلك الوفورات المحققة من البرنامج الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٤ - وقد عجز معدل النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية عن ملاحقة معدل النمو السكاني في السنوات الماضية، ولا توجد بارقة تبشر بأن الحالة ستتحسن في المستقبل القريب، ومن ثم، بات من المرجح أن ترتفع معدلات الفقر التي هي مرتفعة بالفعل. وهذا هو واقع الأمر في طول وعرض المنطقة دون الإقليمية بدءًا من كوت ديفوار حيث يعيش ١٨ في المائة من سكانها تحت خط الفقر إلى غينيا - بيساو التي يكابد الفقر أكثر من ٨٠ في المائة من سكانها. كما أن إمكانيات التحسن في المؤشرات الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل إمكانيات الانتفاع من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن بينها التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب، باتت مقيدة بشدة بفعل انعدام النمو الاقتصادي. بل إن الحال أشد سوءًا في البلدان التي خرجت مؤخراً من حروب أو التي ما زالت الصراعات تستعر على أرضها، فهي من بين أقل بلدان العالم قدرة على أن توفر لمواطنيها إمكانية الانتفاع من الخدمات الأساسية. ومثال ذلك أن سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبريا من بين البلدان العشرة التي تقع في ذيل قائمة دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مقياس مركب للعمر المتوقع وإمكانيات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وقد أعرب بعض المتحاورين معنا، داخل وخارج

الدوائر الحكومية على السواء، عن تفاؤلهم بصدد تحسن الحالة الاقتصادية في المستقبل القريب. غير أن على الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية على السواء، أن تبدي قدراً كبيراً من الإرادة السياسية والالتزام بتنفيذ إصلاحات والقيام بمبادرات إذا أريد للاتجاه صوب التدهور أن يتوقف.

٤٥ - وأبرزت الآراء بوجه عام للبعثة المشاكل الخطيرة المقترنة بارتفاع معدلات البطالة في بلدان غرب أفريقيا، لا سيما بين الشباب، حيث اعتبرت عاملاً هاماً يسهم في زعزعة الاستقرار. ولوحظ أن القطاع غير الرسمي الآخذ في الازدهار أصبح المصدر الرئيسي لفرص العمل في الوقت الراهن، وأنه ينطوي على أكبر الإمكانات الواعدة بتهيئة فرص العمل في المستقبل.

٤٦ - وأسباب الكساد الاقتصادي المستمر، وما يواكبه من زيادة في الفقر والبطالة، عديدة ومتشابكة. وقد لاحظت البعثة وجود ثلاثة عوامل بالغة الأهمية، أولها قضية الحكم والقوى المحركة السياسية الوطنية الداخلية. واحتمالات النمو الاقتصادي تزداد بوجه عام كلما كان البلد ينعم بنظام ديمقراطي منفتح وقائم على المشاركة، ومرجع هذا في المقام الأول أن تلك النظم تهيئ بيئات مواتية لممارسة الأعمال التجارية. ومثال ذلك السنغال وغانا ونيجيريا، فهي وإن كانت تعاني من بعض الصعوبات الراهنة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لكنها تقدم نموذجاً للالتزام بإرساء قواعد الديمقراطية وما يواكبه من فوائد اقتصادية. وعلى الطرف المقابل، فإن عدم اكتمال مسيرة التحول الديمقراطي أو إطالة أمدها، كما هو الحال في غينيا - بيساو وكوت ديفوار، يؤثر سلبا على احتمالات النجاح في تحقيق الاستقرار أو النمو الاقتصادي. كما أن توقعات النجاح في تحقيق النمو الاقتصادي في توغو وليبريا في الأجل القريب باتت أشد تشاؤماً بفضل انعدام الحوار السياسي بين الحكومة وأحزاب المعارضة ومشاكل سوء الإدارة ومشاكل حقوق الإنسان، التي أدت ببعض الجهات المانحة إلى التوقف عن تقديم المساعدات.

٤٧ - ويتمثل العامل الثاني في ضعف القدرة المؤسسية لدى معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث يفتقر أغلبها إلى الموارد البشرية المؤهلة والأدوات اللازمة لرسم السياسات بغية التصدي بصورة مناسبة للأوضاع المحلية والدولية المتغيرة في حينها. وقد قدمت الجهات المانحة مساهمات هامة لتدعيم الجهود الرامية إلى معالجة بعض هذه المسائل المتعلقة بالقدرات وأشار بعض المتحاورين من المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني إلى فشل برامج التكيف الهيكلي في الحد من الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وبالتالي، فالبحث جار عن برامج بديلة وتكميلية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر التي يرعاها البنك الدولي والبرامج التي يدعمها الشركاء الآخرون في مجالي الحكم وبناء القدرات.

٤٨ - وتمثل الحروب الأهلية الناشبة في بعض بلدان غرب أفريقيا العامل الثالث الهام في عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي والتنمية، حيث ألحقت سنوات الحرب الأهلية في سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا دماراً هائلاً بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمادية، وأدت إلى رحيل العديد من الأشخاص ذوي المهارات وأوجدت مشاكل تتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية، وما إلى ذلك، مما حجّم بشدة من القدرة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وأشار عدد كبير من المتحاورين إلى أهمية توفير الموارد الدولية الكافية لمساعدة هذه البلدان على الانتعاش. ورجحوا، في حالة عدم التدخل بصورة كافية، أن يستمر تزعزع الاستقرار المتصاعد في تلك البلدان الناشئ عن هشاشة المؤسسات السياسية وضعف النمو الاقتصادي وأن تستشري آثاره في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

٤٩ - وقد أظهرت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرا من المرونة في مواجهة الصعاب الموجزة أعلاه، وهو أمر يدعو إلى التفاؤل. وتُبذل جهود لمعالجة الحالة على الصعيد الفردي من خلال الآليات القطرية، وعلى الصعيد الجماعي من خلال الآليات دون الإقليمية، خاصة تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالآليات القطرية، فمن الواضح أن حكومات السنغال وغامبيا وغانا ومالي ونيجيريا ملتزمة بتنفيذ برامج تحقيق الاستقرار والإصلاح في المجال الاقتصادي اللازمة لتيسير النمو الاقتصادي. وقد أكد عدد كبير من المتحاورين معنا أهمية تعزيز الحكومات للديمقراطية والشفافية والحوار السياسي، والحكم الرشيد، إذا ما أريد للتدهور الاقتصادي أن يتوقف.

٥٠ - وأعرب عدد من المتحاورين عن القلق من أن مطالبة المؤسسات المالية الدولية لحكومة غينيا - بيساو بأن تجري إصلاحات مالية، قد تؤدي بالاقتران مع عوامل أخرى إلى المساهمة في زعزعة الاستقرار في البلد ما لم تُبذل جهود خاصة لتقديم الدعم لها بصورة متزامنة في معالجة التراكم المتزايد للدين الداخلي ووضع برنامج شامل لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع. وأعربوا عن شواغل مماثلة بشأن المطالب من حكومتي غينيا وكوت ديفوار. ورأى عدد كبير من المتحاورين أنه، وإن كان من الضروري تشجيع الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان في كوت ديفوار، فإن التأخر لفترة طويلة في استئناف تقديم المساعدات الاقتصادية من شأنه أن يقوض اقتصاد البلد، مما سيعود بعواقب وخيمة على المنطقة دون الإقليمية. ودعوا إلى اتباع نهج شامل يعالج في آن واحد قضية الحوار السياسي، والاستيعاب، والأمن والاستقرار، وكذلك الدعم الاقتصادي.

٥١ - وتوفر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إطاراً من الآليات فيما يتعلق بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتهدف هذه الآليات إلى تعزيز التعاون والتكامل في سائر أرجاء المنطقة دون الإقليمية ومعالجة بعض المسائل، من بينها توحيد العملة، وحرية التنقل، والتجارة، والنقل، والزراعة، والطاقة، وكذلك الأمن والدفاع، والسعي إلى تحويل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كي تصبح في نهاية المطاف المنظمة الرائدة في المنطقة دون الإقليمية. ورأى عدد كبير من المتحاورين أن تنفيذ خطط التكامل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أسلم الطرق لتحسين النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، والنهوض بقدرات بلدان غرب أفريقيا على المنافسة الفعالة في السوق العالمية والاستفادة من العولمة.

٥٢ - وفي مجال توضيح أفكار التكامل الإقليمي والآليات الكفيلة بالنهوض به، حبذ كثيرون تحويل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وغيرها من الكيانات دون الإقليمية إلى مراكز متخصصة تعمل تحت مظلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورأوا أن تلك الكيانات بسبيلها إلى التحول إلى أقطاب تكميلية للخبرات توفر خدمات خاصة للجماعة الاقتصادية. ومن شأن هذا الترتيب أن يزيد من التعجيل بتحقيق التكامل بين بلدان المنطقة دون الإقليمية وكذلك بين المؤسسات القائمة داخل أمانة تلك الجماعة.

٥٣ - وأكدت الآراء التي استمعت إليها البعثة أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد حققت تقدماً كبيراً صوب إلغاء تأشيرات الدخول وإنشاء مناطق بدون حدود. كما قطعت شوطا بعيدا صوب تنفيذ النهج ذي المسارين لتحويل العملة الذي يُعد لتمكين غانا ونيجيريا من استخدام عملة

واحدة بحلول نهاية العام القادم، ثم لتمكين المنطقة دون الإقليمية كلها من ذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد أقيمت مؤسسات في المنطقة دون الإقليمية لمعالجة جوانب هذه القضايا الحاسمة التي ما زالت قيد المناقشة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وشركاء آخرين. وقد بدأت الجماعة الاقتصادية في تنفيذ مبادرات قطاعية تشمل إقامة طرق عبر وطنية، وتأسيس مجمع للطاقة الكهربائية وخط لأنابيب الغاز يربطان بين نيجيريا وبنن وتوغو وغانا، وكذلك وضع سياسة زراعية مشتركة.

٥٤ - واعترف بضعف الآليات دون الإقليمية القائمة، خاصة فيما يتعلق بالقدرات والموارد المالية والبشرية. وأكدت الآراء الحاجة إلى تحقيق التعاون بين الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، عبر القطاعات وعلى الصعيد دون الإقليمي، من أجل توفير الدعم المناسب لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وآليات التكامل التابعة لها. ووصفت الجهود الراهنة التي تقوم بها الجهات المانحة لتلبية احتياجات المنطقة دون الإقليمية، ومن بينها منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي، بأنها ذات توجه قطري في المقام الأول، وأنها تنفذ من خلال مجموعة من برامج الدعم الثنائية والمتعددة الأطراف، مع قدر محدود جداً من التدخلات الإقليمية.

٥٥ - وجرى الترحيب بالبرامج الإقليمية للاتحاد الأوروبي، مع حث الجهات المانحة على التعاون في تنفيذ تلك الجهود عبر القطاعات المختلفة وفي إطار من التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، استقبلت المبادرات الجديدة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة استقبالا حسنا وحظيت بالتشجيع، وهي مبادرات ترمي إلى تنفيذ استراتيجيات إقليمية في المنطقة دون الإقليمية. وقيل للبعثة إن دعم التعاون والتكامل الإقليميين وتعزيز القدرة المؤسسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مسألة حاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التعامل بصورة أفضل مع تحديات العولمة في عالم سريع التغير. وحبذت الآراء بوجه عام الانتقال من النهج الحالي الذي يركز على البلدان إلى نهج يركز على المنطقة دون الإقليمية، ولو في تنفيذ برامج دون إقليمية وثنائية، وذلك بالنظر إلى ضرورة أن تغدو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القوة المحركة الأساسية للنمو والاستقرار في غرب أفريقيا.

دال - القضايا الإنسانية

١ - حركات اللاجئين والمشردين داخليا والسكان

٥٦ - منذ عشر سنوات فقط، كانت منطقة غرب أفريقيا مكانا مختلفا بشكل ملحوظ. وقد كان هناك زهاء ٢٠ ٠٠٠ لاجئ وعدد لا يُأبه به من المشردين داخليا. أما اليوم فالحالة جد مختلفة. فهناك ما يزيد كثيرا على نصف مليون لاجئ وما يزيد على ٦٧٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وهم جميعهم ضحايا الصراع في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويتسم المشهد السياسي والاجتماعي بعدم الاستقرار، لا سيما داخل البلدان الثلاثة أعضاء اتحاد نهر مانو. فمن بين عدد السكان الذي يبلغ زهاء ١٥ مليون نسمة في تلك البلدان، هناك ما يزيد على ١.١ مليون نسمة إما من المشردين داخليا أو اللاجئين. ومما يؤسف له، أن جميع الدلائل توحي بأنه ما لم تبذل جهود متضافرة لرأب الصدوع الآخذة في الاتساع داخل المنطقة، فمن من المرجح حدوث المزيد من التدهور. فغينيا، التي تستضيف بسعة صدر نحو ٤٢٠ ٠٠٠ لاجئ من ليبريا وسيراليون، بعضهم منذ ما يزيد على ١٠ سنوات، قد تورطت في الآونة الأخيرة في صراع مع ليبريا، مما أفضى إلى تشرد ١٥٠ ٠٠٠ فرد من بين مواطنيها أنفسهم.

٥٧ - ويشكل عدد اللاجئين في غينيا زهاء ١٠ في المائة من سكان ذلك البلد. وتستضيف سيراليون ٠٠٠ ٦ لاجئ من ليبريا و ٠٠٠ ٥٠٠ من المشردين داخليا، بينما تستضيف ليبريا ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من سيراليون و ٠٠٠ ٢٠ من المشردين داخليا. والصراع الدائر في منطقة كازمانسي منذ ١٧ عاما ما زال يهدد الاستقرار داخل كل من السنغال وغينيا - بيساو، وأفضى ذاته إلى وجود ما يزيد على ٠٠٠ ٤١ من المشردين داخليا. وهناك دلائل على أن الألغام الأرضية في كل من كازمانسي وغينيا - بيساو ستكون خطرا طويل الأمد على المدنيين. وفي حين تحاول السنغال التغلب على احتياجات مواطنيها المتأثرين بالصراع هم أنفسهم، فإنها تضع خططا طارئة لاحتمال تدفق اللاجئين عليها من غينيا، إذا استمر الصراع في الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت غينيا - بيساو في التعرض لتدفق من لاجئي سيراليون القادمين من غينيا. وفي حين كانت البعثة تدرك أن احتمال حدوث حالة طوارئ معقدة وواسعة النطاق، لا تختلف عن تلك التي أتت على منطقة البحيرات الكبرى، قد ازداد إلى حد كبير على مدى الأشهر الستة الماضية، فقد شدد المتحاورون مع البعثة بشكل واسع ومتكرر على إلحاحية هذه الحالة.

٥٨ - وحتى وقت قريب، كان اللاجئون في المنطقة دون الإقليمية متأكدين بشكل نسبي أن بوسعهم الاعتماد على قدر من الحماية المقدمة من مضيفيهم، حيث توجد صلات عرقية تربطهم بالكثيرين منهم. وحيث إن التوتر السياسي قد تصاعد فيما بين بعض القادة، لا تشهد المنطقة دون الإقليمية فتورا من الجهات المانحة فحسب ولكن أيضا فتورا من المضيفين، وهو أمر آخذ في الظهور بسبب تصاعد التوترات فيما بين المجتمعات المضيفة التي اضطرت في أغلب الأحوال إلى تقاسم مواردها مع اللاجئين على مدار العقد الماضي. وتدرك المجتمعات المضيفة أيضا مخاطر وجود العناصر المسلحة داخلها حيث تسربت داخل مجتمعات اللاجئين وعرَّضت مجتمعات المضيفين واللاجئين على السواء للخطر.

٥٩ - وقد أفضى انعدام الأمن، من عدد من المناطق، إلى تضييق نطاق العمليات الإنسانية إلى حد كبير. ففي منطقة "باروتس بيك" داخل غينيا، أثر عدم وصول الإمدادات الإنسانية بشدة على ما يزيد على ٠٠٠ ١٨٠ من لاجئي سيراليون، و ٠٠٠ ١٠ من المشردين داخليا، و ٠٠٠ ٦٠ من المدنيين المحاصرين والمعزولين الذين أصبح أمامهم فرص ضئيلة لإعادة التوطين. وهناك دلائل على وجود صعوبة شديدة في تسليم الأغذية واللوازم الأساسية. وأفضى قيام العناصر المسلحة باستهداف اللاجئين إلى تحرك الكثيرين من تلك المنطقة إلى سيراليون ثم شمالا إلى غينيا. وتشكل حماية اللاجئين والمشردين داخليا تحديا رئيسيا بالنسبة لأوساط العاملين في المجال الإنساني. ومن الخصائص المميزة للحالة وجود ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على يد الجهات الفاعلة المسلحة، إلى جانب استهداف المدنيين، وأعمال سلب واسعة النطاق للأغذية والممتلكات الشخصية، واستخدام الجنود الأطفال، والتجنيد الإجباري، واستخدام المدنيين كدروع بشرية. وفي حين تُنتهك حقوق اللاجئين والمشردين داخليا في أغلب الأحوال فإن الجناة غالبا ما يفلتون من العقاب. واستهدفت المجموعات المسلحة أيضا العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، عن طريق أخذ الرهائن وقتل العاملين في المجال الإنساني مؤخرا.

٦٠ - واعترافا بهذه التهديدات، دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الآونة الأخيرة إلى توفير "ممرات آمنة" لتمكين اللاجئين والمشردين داخليا من ترك مناطق القتال إلى الأمان في الشمال. وقد بدأت عملية الحماية الجسدية للاجئين بالاتفاق مع السلطات الغينية على ضرورة كفالة "إمكانية وصول آمنة" و "ممر آمن" للاجئين

المحاصرين داخل المناطق التي مزقتها الحرب في غينيا بغية إعادة نقلهم إلى مناطق أكثر أمنا من البلد وتوفير المساعدة الغذائية وغير ذلك من اللوازم الأساسية لهم.

٦١ - والمشردون داخليا في حاجة ماسة أيضا إلى المساعدة. وقد اتضح ذلك بجلاء عندما زارت البعثة بلدة باميلاب في غينيا، التي كانت في وقت من الأوقات بلدة غنية تعج بالنشاط على الحدود مع سيراليون، والتي أدت فيها الهجمات التي شنتها العناصر المسلحة من سيراليون في الأشهر الأخيرة إلى فرار معظم المقيمين بها وإلحاق الدمار بقطاع كبير من الممتلكات.

٦٢ - ولاحظت البعثة أن معظم المساعدة المقدمة للاجئين الليبريين قد توقفت في ساحل العاج وغانا وغينيا، رغم اضطرار الكثير من اللاجئين إلى البقاء داخل البلدان المضيفة لهم بسبب انعدام الأمن وعدم وجود بيئة تساعد على عودتهم. وحيث إن هؤلاء اللاجئين يتلقون مساعدة طفيفة جدا، ويتنافسون مع المجتمعات المضيفة لهم على الموارد الشحيحة فهم من ثم يشكلون عبئا ثقيلا على الحكومات المضيفة. وقد أوضح المسؤولون الحكوميون من ساحل العاج وغانا للبعثة كيف أن ذلك قد أدى إلى تفاقم حالة هشة بالفعل وأفضى في كثير من الحالات إلى مشاكل أمنية.

٦٣ - ويشكل انعدام المساندة لحالات اللاجئين التي طال أمدها أزمة ضمير ملموسة لدى العاملين في مجال المساعدات الإنسانية ويخلق شعورا بعدم المساواة داخل المخيمات، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في مشاكل مقبلة. ومما يدعو للقلق في هذا الخصوص، احتمال تجنيد اللاجئين الشبان على يد الجماعات المتمردة، وزيادة الإجرام فيما بين اللاجئين، ومشاركة بعض اللاجئين في الاتجار بالأسلحة أو غير ذلك من أعمال التهريب غير المشروع، التي قد يصبح علاجها على المدى الطويل صعبا ومكلفا جدا.

٢ - وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٤ - يمثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديدا خطيرا للتنمية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إذ هناك زهاء ٢٥ مليون أفريقي مصابين بهذا المرض في حين لقي ١٤ مليونا آخرين حتفهم بسبب الإيدز. وما برحت عواقب الإيدز على المجالين الاجتماعي والاقتصادي مدمرة، حيث تقوض أو تحطم قدرا كبيرا من التقدم الذي أحرز في هذين المجالين في العقود الأخيرة. وما زال هذا المرض ينتشر من جراء تحركات السكان عبر الحدود نتيجة لعمليات التشريد المكثفة، مما يؤدي إلى أبطال مفعول التدابير الوقائية بسهولة، لا سيما وأن ما يزيد على ٨٠ في المائة من المصابين غير مدركين أنهم يحملون فيروس المرض.

٦٥ - وفي غرب أفريقيا، أخذت في التزايد معدلات الانتشار داخل بعض البلدان الكبيرة الحجم. إذ إن كوت ديفوار هي بالفعل من بين أكثر البلدان المتأثرة بالمرض في العالم وعددها ١٥ بلدا وتشكل بؤرة الوباء داخل المنطقة دون الإقليمية، حيث يقترب معدل الانتشار بين البالغين فيها من ١١ في المائة. وفي نيجيريا، فإن ما يزيد على خمسة في المائة من البالغين مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، وفي غانا، يبلغ معدل الانتشار بين السكان البالغين ٣,٦ في المائة. ويشكل أثر الصراعات في بلدان مثل سيراليون تهديدا خاصا، من حيث تزايد انتشار الوباء. ففي سيراليون، يقترب معدل الانتشار بين البالغين حاليا من ثلاثة في المائة. وما زال معدل الانتشار داخل بلدان أخرى في غرب أفريقيا دون ثلاثة في المائة. وفي السنغال، يساعد على الحد من انتشار المرض التزام الحكومة بمكافحة الإيدز، بجملة وسائل منها حملات التوعية الجماهيرية التي تضم مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين.

٣ – المشاكل المتعلقة بتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية

٦٦ – يؤدي التدهور المستمر في الظروف المعيشية بالمناطق الريفية داخل كثير من البلدان إلى إضافة مزيد من العبء إلى القدرة على تقديم الخدمات الإنسانية المثقلة فعلا بالأعباء، وإلى زيادة في الفقر داخل المناطق الحضرية الأمر الذي يفضي إلى خلق مشاكل جديدة في بيئة محدودة الموارد. ونتيجة للأزمة الاقتصادية ونقصان فرص العمل، يبدو أن العمالة الذاتية قد وصلت إلى حدودها القصوى، بعد أن كانت تمثل تكيفا اجتماعيا كان يبشر بأعلى الآمال جنبا إلى جنب مع استراتيجيات التكيُّف النابعة من الثقافة التقليدية. كما أن شبكة الأمان المنشأة عن طريق أشكال التضامن المقدمة من الأسر والأحياء لم تعد قائمة. وعلى إثر ذلك، فإن الفئات الاجتماعية الضعيفة، بما فيها الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث، والأطفال، والمسنين، قد أرغمت على اكتساب رزقها في أغلب الأحوال داخل بيئات معادية تحيق بها الجريمة والتوتر السياسي والعنف الاجتماعي وتدهور الخدمات الاجتماعية.

٦٧ – وقد كانت العواقب مدمرة وستظل كذلك في المستقبل المنظور، ما لم تتواكب الإرادة السياسية وروح المبادرة مع المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو أهداف محددة والتي من شأنها أن تحول مسار تيار العنف في البلدان التي تعاني من الأزمات داخل المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، لاحظت البعثة مع القلق المسائل التالية:

- ضعف التنسيق بين الوكالات الإنسانية والسلطات الحكومية وعمليات حفظ السلام.
- انعدام الموارد الكافية والبرامج الملائمة التي يمكن تنفيذها على وجه السرعة لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء الصراع من خلال الكفاءة في تجاوز الفجوة بين انتهاء الإغاثة الطارئة وبداية المساعدة الإنمائية.
- عدم وجود استراتيجية ملائمة تتبعها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية لتطوير القدرة الأساسية لدى المنظمات غير الحكومية المحلية، لا سيما في مجال إدارة الحالات الطارئة.
- قلة التفاعل بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في العمليات الطارئة المعقدة، كما هي الحال في غينيا.

٦٨ – وخلال الاجتماعات التي عُقدت مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني وكذلك مع اللاجئين، وجّه اهتمام البعثة مرة بعد أخرى إلى التباين الحاد بين المساعدة الشحيحة نسبيا المقدمة للحالات الإنسانية الطارئة في أفريقيا، والسخاء الجمّ المقدم لتلك الحالات في أوروبا. ويسود شعور بالاستخفاف إزاء ما يظهره المجتمع الدولي من حُسن نية تجاه المساعدة على حل المشاكل الهيكلية الحاسمة وكفالة سد الفجوة بين الإغاثة الطارئة والتنمية.

رابعا – التقييم والتوصيات

٦٩ – كان من بين الرسائل الأساسية التي نقلت إلى البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، من رؤساء الدول ومجموعة ممن تم التحاور معهم من المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، أن أحد العوامل الرئيسية في معالجة الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية داخل المنطقة دون الإقليمية هو تحقيق المزيد من التكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهي العملية التي تشكل فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المحرك الرئيسي. وكانت هناك دعوة متضافرة إلى الشركاء الدوليين من أجل

تقديم مساعدة كبيرة إلى الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية في تلك المجالات. وعلاوة على ذلك، كانت هناك توصية بأن تكون هذه المساعدة محور ما يضعه هؤلاء الشركاء من سياسات واستراتيجيات وترتيبات وبرامج مؤسسية في غرب أفريقيا، من خلال نهج كلي جيِّد التنسيق. وأعرب العديد ممن تم التحاور معهم عن وجهة نظر مفادها أن الأمم المتحدة، بوصفها طرفا مؤثرا محايدا وموضوعيا، هي أكثر المنظمات ملاءمة للقيام بفعالية بحشد المجتمع الدولي من أجل العمل مع بلدان المنطقة دون الإقليمية في الترويج للتكامل.

٧٠ - والصلات القائمة بين السكان والمجتمعات داخل بلدان غرب أفريقيا وإمكانية عبور الحدود أفضيا إلى وجود تقليد طويل الأمد يتمثل في حرية حركة السكان وتوطنهم عبر الحدود الوطنية. ويسود ذلك بوجه خاص في المناطق التي توجد بها حواجز مصطنعة بين المجموعات العرقية الواحدة عبر الحدود. وقد عزز هذا الاتجاه ما أبرمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من اتفاقات تتيح حرية حركة مواطني غرب أفريقيا داخل المنطقة دون الإقليمية دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول.

٧١ - وفي العقدين الماضيين، بوجه خاص، عجلت بعض العوامل، من قبيل الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي، بتحركات أعداد كبيرة من السكان من بلد إلى آخر وأدت أيضا إلى وجود أعداد كبيرة من المشردين داخليا. وعلى إثر ذلك، تعرضت المرافق والبنية الأساسية والبيئة في المجتمعات المحلية إلى ضغوط هائلة داخل عدد من البلدان، مما أفضى إلى ضغوط على مواردها في ذات الوقت الذي تحاول فيه مواجهة الحالة.

٧٢ - وأفضت هذه الظواهر إلى إيجاد عوامل تفاعل جديدة، متصارعة في أغلب الأحوال، في المجالين السياسي والأمني وفي مجال التنمية البشرية وعجلت بحدوث مشاكل أمنية خطيرة وأزمات إنسانية داخل عدة بلدان. وتتجاوز هذه المشاكل، إلى جانب مشاكل التنمية الاقتصادية والتكامل، الحدود الوطنية، وتؤثر على المنطقة دون الإقليمية بأسرها وكانت النتيجة ثبوت عدم كفاية البرامج الوطنية والنهج القطاعية في تخفيف حدتها والتوصل إلى حلول دائمة لها. ومن ثم، هناك حاجة ماسة لأن يقوم المجتمع الدولي بوضع نهج متكامل للمنطقة دون الإقليمية بغرض المساعدة على منع ظهور المزيد من الصراعات، واستعادة السلم والاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد على ذلك كثير ممن تحاورت معهم البعثة حيث أكدوا أهمية قيام الأمم المتحدة والشركاء الدوليين بوضع نهج من هذا القبيل للمنطقة دون الإقليمية يرمي إلى تناول الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية التي تواجه غرب أفريقيا.

ألف – استجابة الأمم المتحدة

٧٣ - جرى التشديد في برامج شتى وكالات الأمم المتحدة على النُهُج المتكاملة والمتعددة الوجوه وتعزيز أهميتها وذلك في التقرير المقدم من الأمين العام عن أسباب الصراعات وتشجيع التوصل إلى سلام دائم في أفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة بها (A/52/871-S/1998/318)، وفي الإعلان بشأن الألفية والعديد من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة.

٧٤ - وتستخدم عدة وكالات وصناديق وبرامج تشغيلية داخل منظومة الأمم المتحدة نُهُج برنامجية متكاملة في تنفيذ البرامج على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقد تيسر ذلك النهج بوجود عدد من وكالات الأمم المتحدة وإداراتها وبرامجها بشكل لا مركزي. فعلى سبيل المثال، تمكنت المكاتب الإقليمية التابعة لعدد من الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف من القيام على وجه السرعة بتحديد الاحتياجات والعوائق والتصرف بسرعة، وبطريقة متسقة، إزاء الأزمة في منطقة الحدود الغينية عند بدئها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٧٥ – وثمة مثال آخر على المبادرة المتكاملة دون الإقليمية وهو قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠٠١، استجابة للأبعاد الخطيرة التي اتسمت بها الأزمة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية، بإعلان نداء الأمم المتحدة الأول المشترك بين الوكالات من أجل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، الذي يتناول الاحتياجات في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا. ويضطلع بالأنشطة الإنسانية في قطاعات التغذية والصحة والحماية والمياه والمرافق الصحية والتعليم. وهذا النداء ليس موجها من أجل اللاجئين والمشردين داخليا فحسب، ولكن اتخذ فيه كذلك موقف مبتكر فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى المجتمعات المستضيفة والتخطيط لحالات الطوارئ بالنسبة لما يحدث مستقبلا من أزمات. وقد صيغ الإعلان بقدر من المرونة أيضا لكفالة تمكن المديرين الإقليميين من إعادة توجيه الموارد من بلد أو من نشاط إلى آخر، حسبما تقتضيه الحاجة. وتمثل مبدأ النداء في أن الموارد ينبغي أن تتجه حيثما يوجد المستفيدون وأن تكفي لتلبية احتياجاتهم.

٧٦ – إن قيام منظومة الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ نهج دون إقليمي ذي قاعدة عريضة وشامل ومتكامل يرمي إلى معالجة المشاكل والتحديات المتعددة الوجوه التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا، على الوجه الذي اقترحته البعثة، يترتب عليه عدد من الآثار، لا سيما فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والسياسات، والترتيبات المؤسسية والأنشطة البرنامجية، للأمم المتحدة وشركائها على السواء.

باء – وضع الاستراتيجيات والسياسات

٧٧ – تعتقد البعثة أنه ينبغي ترشيد الآليات المختلفة لوضع الاستراتيجيات والسياسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الآليات التابعة للوكالات العاملة داخل المنطقة دون الإقليمية وذلك من أجل تعزيز القدرة على وضع استراتيجيات وسياسات وطنية ودون إقليمية وتنفيذها. وينبغي أن توضع هذه النهج والسياسات والاستراتيجيات وتنفذ، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التوصيات

- **ينبغي إنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة بغرض تحديد وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية. وينبغي أن تنعكس الشواغل الوطنية ودون الإقليمية على السواء في استراتيجيات البرمجة من أجل تسهيل وضع البرامج الكلية.**
- **بالإضافة إلى الحكومات، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وإدارتها وبرامجها في المنطقة دون الإقليمية أن تجري مشاورات مستفيضة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية، ومع الأطراف الشريكة الدولية والوطنية والمجتمع المدني، من أجل وضع استراتيجيات متماسكة.**

جيم – الترتيبات المؤسسية والآليات

٧٨ – يتطلب التنفيذ الفعال للاستراتيجية دون الإقليمية تعزيز ترتيبات العمل داخل منظومة الأمم المتحدة على

المستوى دون الإقليمي. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع نظام آليات تعاونية ومشاورات دورية.

٧٩ - وكان واضحا للبعثة أن هناك حاجة ملحة إلى أن تعمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرتها على إجراء الرصد المتواصل للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا والتأثير على تلك الأوضاع. وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة أن تضع كذلك أطرا وترتيبات مؤسسية تمكنها من تكثيف تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بحل النزاعات وإدارتها ومعالجة قضايا رئيسية أخرى.

التوصيات

١ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

- **ينبغي إنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بغرب أفريقيا من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة وتعاونها في المنطقة دون الإقليمية واستكمال الأنشطة القائمة. وسوف يضطلع المكتب، الذي سيرأسه ممثل خاص للأمين العام، بالمهام التالية:**
- **مساعدة المقر والمكاتب دون الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة لتنفيذ الأنشطة في غرب أفريقيا.**
- **رصد المسائل المتعلقة بالسياسة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة دون الإقليمية وتقديم تقارير عن تلك المسائل.**
- **كفالة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالات السياسة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية مع أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية المعنية، التي تركز على معالجة الاحتياجات والمشاكل ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية كما حددتها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة.**
- **رصد، ودعم، القرارات والأنشطة ذات الصلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.**
- **دعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية الرامية إلى بناء وتشجيع إدراج بُعد يعنى بمنع نشوب الصراعات في الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية.**

٢ - فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة

- **ينبغي تحويل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والتابعة للأمين العام والتي توجد بالمقر إلى فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة ومعنية بغرب أفريقيا. وستركز فرقة العمل هذه، التي ستنتهي مهمتها عندما يبدأ مكتب غرب أفريقيا أعماله، على تنفيذ التوصيات الرئيسية لهذا التقرير وللتقارير الأخرى ذات الصلة، كما أنها سوف تعمل عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وستدعم أنشطة مكتبه عندما يبدأ أعماله.**

دال - نهج وضع البرامج

٨٠ - ينبغي أن يؤكد أن النهج دون الإقليمي، الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة والذي يتميز بالتكامل التام ويستند إلى قاعدة عريضة، على استراتيجيات وضع البرامج التي تنفذ بمشاركة من المنظمات دون الإقليمية والحكومات والأطراف الدولية الشريكة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني. وينبغي وضع أطر عمل مشتركة تضم منظومة الأمم

المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، في نهج موحد يتبع على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وبروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم القائمة بالفعل بين بعض الوكالات تمثل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وينبغي تنسيق مختلف أطر عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة على المستوى القطري والتقييمات القطرية المشتركة وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأن تشكل تلك الأطر والتقييمات والورقات الأساس لوضع نهج دون إقليمي. وينبغي أن يكون التركيز في التعاون بين جميع الوكالات منصبا في المقام الأول على تحقيق الاتساق والتنسيق.

٨١ - وينبغي أن تسعى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات والأطراف الشريكة في التنمية إلى العمل معا من خلال عمليات تعاونية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستويين الوطني ودون الإقليمي، من أجل تسهيل وضع برامج تكميلية وشاملة. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة أن تعمل على إشراك جميع الشركاء في إعداد التقييمات القطرية المشتركة والأطر الوطنية لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي للمكاتب دون الإقليمية أن تقوم، بواسطة العمل مع الشركاء، بإعداد استراتيجيات وأطر دون إقليمية موحدة، يُفضل أن تكون مستندة إلى الصكوك القائمة، مثل النداءات الموحدة والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

التوصيات

- **ينبغي بحث مسألة وضع إطار دون إقليمي لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستهدف بصورة خاصة المسائل التي تكون بطبيعتها عابرة للحدود. وينبغي لهذا الإطار دون الإقليمي الشامل أن يكمل التقييمات القطرية المشتركة الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.**
- **ينبغي اتخاذ خطوات لكفالة التكامل بين الأطر الوطنية لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة وورقات استراتيجية الحد من الفقر، عند معالجة المسائل الموحدة العابرة للحدود والمجالات ذات الأولوية بحيث تشكل الأساس لوضع إطار دون إقليمي لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.**
- **ينبغي أن يشتمل الإطار دون الإقليمي لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على خطة لتنفيذ أنشطة استراتيجية تهدف إلى بناء السلام وتحقيق الانتعاش وإلى العمل على تعبئة الموارد.**
- **ينبغي أن يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تنسيق وضع إطار دون إقليمي لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.**
- **ينبغي اتخاذ خطوات لكفالة أن تكون الأفرقة القطرية، التي تعمل في البلدان التي لا تزال تسود فيها أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة، قوية وذات ملاك مناسب من الموظفين. وينبغي تعزيز وحدة المنسق المقيم من أجل كفالة القيادة والتنسيق القويين.**

هاء - المسائل المحددة

٨٢ - تتصل التوصيات الأخرى التي وضعتها البعثة للاضطلاع بمزيد من الأعمال بالمسائل المحددة داخل المجالات العامة التالية: السلام والأمن؛ والحكم وحقوق الإنسان؛ والمساعدة الإنسانية؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

١ - السلام والأمن

(أ) الصراعات في منطقة اتحاد نهر مانو

٨٣ - تعد الحالة في سيراليون وآثارها على ليبريا وغينيا، بما في ذلك المناطق الحدودية بين البلدان الثلاثة، مسألة محورية

في الإطار العام لإحلال السلام والأمن في غرب أفريقيا. وقد شددت أغلبية المتحاورين مع البعثة على أن التوصل إلى حل سلمي للصراع القائم في بلدان اتحاد نهر مانو هو أمر حاسم في أي نهج يهدف إلى معالجة الاحتياجات والمشاكل ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية.

٨٤ - وتجلت الصعوبات وأوجه عدم اليقين بالنسبة للحالة في سيراليون من خلال المناقشات التي أجرتها البعثة هناك. وسوف تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فترة الأشهر الستة التي مدد بها البرلمان ولاية حكومة سيراليون. وفي غضون ذلك، تظل التوقعات بشأن النجاح في إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حسبما اقترح الرئيس كباح واستنادا إلى شرعية المرشح المنتخب، غير مؤكدة، في حين لا تزال الجبهة المتحدة الثورية تحتل جزءا كبيرا من أراضي البلد ولا يزال ما يقرب من نصف السكان لاجئين أو مشردين داخليا. وفضلا عن ذلك فإنه سيتعين التعجيل بالأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات إذا ما أريد الالتزام بالتاريخ المقترح. وتعتقد البعثة أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ينبغي أن يخطط لها وتنظم على نحو يكفل المشاركة الشاملة لكل المجموعات السياسية، بما فيها الجبهة المتحدة الثورية. بيد أنه من غير الواضح إلى أي مدى تستطيع القيادة السياسية والعسكرية للجبهة أن تسيطر على المجموعات بأكملها في وقت ينبغي فيه اتخاذ قرارات أساسية.

٨٥ - ولا تزال مسألة توافر القوات تمثل عائقا أمام نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كذلك فإن المسائل المتصلة بولاية البعثة، كعملية لحفظ السلام أو عملية لإنفاذ السلام، تشكل موضوع المناقشات في المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تتجه الحكومة أكثر فأكثر، كما يبدو، نحو التخلي عن النهج ذي المسارين وتفضيل خيار عسكري بحت. وهذا الحل من شأنه أن يكون صعب التحقيق نظرا لعدم كفاية التدريب ونقص الخبرة القتالية في أوساط الجيش السيراليوني وعدم التيقن من مدى قوة الجبهة المتحدة الثورية ولطبيعة حرب العصابات في بلد كثيف الغابات. وثمة سؤال آخر ينتظر الإجابة، وهو سؤال يتعلق بمستقبل اتفاق لومي للسلام وبما إذا كان ستبعث فيه الحياة كليا أم جزئيا. ومن غير الواضح إن كانت الجوانب السياسية للاتفاق، مثل تقاسم السلطة وتحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، يمكن مواءمتها مع الواقع الذي يبرز أن الجبهة لم تحترم أحكام الاتفاق وأن عديدا من قادتها يُشتبه في اقترافهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وفضلا عن ذلك، فإن إمكانية تمديد ولاية الحكومة لمدة ستة أشهر أخرى أو تشكيل حكومة انتقالية حتى يمكن إجراء الانتخابات بدلا من ذلك، هي مسائل يتعين أن تبحث على النحو الواجب.

٨٦ - ولقد كان لعدم التيقن الذي اتسم به الوضع في سيراليون صدى على العلاقات بين ليبريا وغينيا وعلى إمكانية امتداد الصراع داخل بلدان اتحاد نهر مانو. وثبت أن التحالف بين الجيش الغيني وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية مجهول العواقب كما أن القصف العشوائي الذي تقوم به القوات الغينية للمناطق الحدودية في شمال سيراليون له آثاره على سيادة سيراليون وسلامتها الإقليمية من ناحية، وعلى السكان المدنيين في ذلك البلد من ناحية أخرى. كما يحيط عدم التيقن بمصير الأعداد الكبيرة من لاجئي سيراليون وليبريا بسبب الصعوبات التي تعرقل تأمين سلامة عودتهم وإيجاد أماكن آمنة لإعادة توطينهم في سيراليون وليبريا. وجاءت أنباء اندلاع القتال مؤخرا في مقاطعة لوفا على الحدود الشمالية لليبريا مع غينيا لتضيف مصدرا آخر للقلق.

٨٧ - ونظرا لطبيعة الصراع على طول حدود بلدان اتحاد نهر مانو، فقد يحتاج الأمر إلى النظر في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحيث تشمل غينيا وليبريا،

لا سيما بسبب الحاجة الملحة إلى وضع قوة فاصلة على طول الحدود بين بلدان اتحاد نهر مانو واعتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشر مثل هذه القوة، وأيضا بسبب طلب الرئيس تايلور نشر قوة لمراقبة الحدود الليبرية وللتحقق من الامتثال للجزاءات الأخيرة المقترحة من قبل مجلس الأمن. وتحتاج هذه المسألة إلى أن تنظر فيها بعناية الإدارات المعنية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

التوصيات

- **ينبغي أن تحافظ الأمم المتحدة وحكومة سيراليون على النهج ذي المسارين في تسوية الصراع في سيراليون.**
- **ينبغي بحث العواقب التي يمكن أن تلحق بعملية السلام نتيجة لاعتزام حكومة سيراليون إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.**
- **ينبغي النظر في توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحيث تشمل البلدان الثلاثة المكونة لاتحاد نهر مانو وأن توضع في الحسبان أوجه الترابط بين تنفيذ اتفاق لومي للسلام وتنفيذ الجزاءات الدولية المفروضة على ليبريا ومراقبة الحدود بين البلدان الثلاثة.**
- **ينبغي الاستمرار في حث الرؤساء الثلاثة لبلدان اتحاد نهر مانو على الاجتماع دون أي إبطاء والتوصل إلى طرق لتسوية الأزمة سلميا.**
- **ينبغي القيام في أقرب وقت ممكن بعقد مؤتمر دولي لحشد مساعدات المانحين لغينيا بغية تمكينها من تخطي الأزمة الإنسانية الراهنة، التي تشكل أيضا تهديدا لسيادتها وسلامتها الإقليمية وللاستقرار السياسي فيها.**

(ب) **منع الصراعات وتسويتها**

٨٨ - لا يخفى أن القلاقل السياسية والحروب الأهلية في العديد من بلدان غرب أفريقيا وإمكانية الانتشار السريع لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، تؤكد الحاجة إلى وضع نهج شامل يركز، من خلال عدة أنشطة، على الأسباب الأساسية المترابطة لهذه المشاكل. والاهتمام الدولي المتناغم وتقديم الدعم والمساعدة، جنبا إلى جنب مع الإرادة السياسية وإصرار العناصر الوطنية على إحداث تغيير سلمي، يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تغيير الوضع تغييرا كاملا.

٨٩ - وترى البعثة أن هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحسين قدرات المنطقة دون الإقليمية في مجال منع الصراعات وتسويتها. وفي هذا الشأن، فإن مكتب الأمم المتحدة المقترح لغرب أفريقيا، الذي من شأنه تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجالي إعداد التقارير ووضع السياسات، وتعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن أن يؤدي دورا مهما. وينبغي أن تتخذ على وجه الخصوص خطوات لتقييم الاحتياجات وتحديد مجالات التعاون النوعية بين الأمم المتحدة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الإنذار المبكر. علاوة على ذلك، فإن تعزيز قدرة الآلية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنية بمنع الصراعات وإدارتها وحلها يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بمزيد من الفعالية وتقديم المساعدة اللازمة للحيلولة دون نشوب صراعات أخرى أو التوصل إلى تسوية سلمية للصراعات القائمة.

التوصيات*

- **ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لتعزيز الآلية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنية بمنع المنازعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن.**

- **ينبغي تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من أجل وضع وتنفيذ نظام للإنذار المبكر تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضم مكتبا مركزيا للمراقبين ومكاتب في المناطق المختلفة. وينبغي توفير الدعم لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تمكينها من تقديم المساعدات الانتخابية الإدارية والتقنية إلى الدول الأعضاء.**

- **ينبغي تقديم الدعم اللازم لتطوير قدرات الجماعة الاقتصادية على تقديم الخدمات لعامة الجمهور.**

- **ينبغي تقديم دعم أكبر لمبادرات المجتمع المدني في مجال منع الصراعات.**

- **لمنع تجدد الصراع في غينيا - بيساو، حيث لا يزال الوضع السياسي والأمني متقلبا، يستلزم الأمر سرعة تقديم المساعدات المالية ومساعدات في مجال بناء القدرات من جانب الشركاء الدوليين في مجال التنمية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وينبغي لإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشتركا في تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين من أجل حشد الموارد لغينيا - بيساو وأن يكون هذا المؤتمر بمثابة متابعة للمؤتمر الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٩.**

- **ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أنشط في تحسين العلاقة بين كوت ديفوار وجيرانها.**

(ج) المصالحة الوطنية

٩٠ - يعد غياب المصالحة الوطنية أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن اللذين يعاني منهما عدد من بلدان غرب أفريقيا. لذا، تعتبر هذه المسألة أحد التحديات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها في إطار نهج دون إقليمي يتصدى للمشاكل التي تواجه المنطقة دون الإقليمية.

٩١ - وفي البلدان التي تعاني عدم الاستقرار السياسي، غالبا ما تكون هناك حاجة إلى إجراء حوار هادف بين القادة الحكوميين وجماعات المعارضة حول عدد من المسائل المتعلقة بالسياسة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية، من أجل إحراز تقدم نحو إشاعة الديمقراطية وتنفيذ ممارسات الحكم الرشيد. وغالبا ما يتطلب هذا الحوار بعض التنازلات، لا سيما من جانب الحكومة، لتجنب تدهور الوضع إلى حد اندلاع حرب أهلية.

٩٢ - ففي توغو على سبيل المثال، وعلى مدى عدة أعوام، أدت عوامل عديدة، أهمها ثقافة دولة الحزب الواحد، وانعدام الثقة بين أحزاب الحكومة والمعارضة، إلى عدم رغبة الطرفين في إجراء حوار هادف. وقد ترتب على ذلك عدم تسوية الخلافات بينهما حول عدد من الموضوعات المهمة، كتلك المتعلقة بتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وغيرها من الخطوات اللازمة لتحسين ممارسات الحكم. وأدى عدم إحراز تقدم نتيجة لذلك إلى نشوب العديد من الأزمات، العنيفة غالبا في هذا البلد في الأعوام الأخيرة. لذا فإن الوساطة التي قام بها في هذا الشأن الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية لمجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية وغيرها من

* (تضاف إلى التوصيات التي صدرت عن الاجتماع الذي عقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠١)

المنظمات كانت مفيدة في تمهيد الطريق أمام إجراء الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٩٣ – وفي كوت ديفوار، كانت السياسة المتعلقة بالهوية الوطنية التي انتهجتها حكومة الرئيس هنري كونان بيدييه، منذ توليها مقاليد السلطة في أوائل عام ١٩٩٤، من العوامل الرئيسية التي أفضت إلى انقسام هذا البلد على أسس عرقية ودينية وجغرافية، وإلى عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى إطاحة الجيش بالحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. كما أن السياسة التي حرمت رئيس الوزراء السابق، الحسن أواتارا، من التنافس في الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أسهمت بشدة في حالة عدم الاستقرار التي سادت خلال فترة الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني. وساعدت الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة في مشروعات التنمية الثنائية والمجتمع الدولي منذ ذلك الحين في تمهيد الطريق أمام جهود المصالحة الوطنية التي تبذلها حاليا أحزاب الحكومة والمعارضة. كما أن الأمم المتحدة قد حثت مرة بعد أخرى القيادة في كوت ديفوار على بدء حوار وطني هادف.

٩٤ – وفي البلدان التي خرجت من مرحلة الصراع، أو التي لا يزال الصراع دائرا فيها، تشتد الحاجة بوجه خاص إلى المصالحة الوطنية. الأمر الذي يتجلى في سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وليبريا حيث تمس الحاجة إلى بذل مثل هذه الجهود إذا توافرت الظروف الملائمة للسلام والاستقرار الدائمين.

٩٥ – وقد اتخذت بعض بلدان غرب أفريقيا خطوات من أجل حل مشاكلها الداخلية عن طريق عملية للمصالحة الوطنية. فقد نجحت حكومتا مالي والنيجر في تسوية صراعاتها مع جماعات الطوارق في الأجزاء الشمالية من البلدين. وشملت عملية المصالحة الوطنية تنظيم برامج لإعادة دمج المحاربين السابقين وتحقيق لا مركزية هياكل الإدارة وضم المزيد من ممثلي الجماعة إلى الميدان السياسي كي تتحقق درجة أكبر من الحكم الذاتي المحلي. وأحرزت عملية إشاعة الديمقراطية تقدما ملحوظا في بنن والرأس الأخضر والسنغال وغانا ونيجيريا. حيث بذلت جهود محمودة لتعزيز الحكم الديمقراطي باعتباره ركيزة للسلام والاستقرار.

التوصيات

- **ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المقترح لغرب أفريقيا، بالاشتراك مع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، جعل المصالحة الوطنية جزءا مهما من نهج شامل لمواجهة التحديات التي تواجه هذه المنطقة دون الإقليمية.**
- **ينبغي للأمم المتحدة أن تسهم بمزيد من الفعالية في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية ودعمها فور ظهور نُذر مبكرة على إمكان اندلاع أزمة في أي من بلدان غرب أفريقيا.**
- **ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم وتتابع الجهود التي يبذلها الزعماء الوطنيون، خاصة في سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وليبريا وكوت ديفوار من أجل وفائهم بالتزاماتهم بشأن المصالحة مع جماعات المعارضة.**

(د) **بناء السلام**

٩٦ – كثيرا ما تلقت البعثة تأكيدات مشددة بالحاجة إلى تحسين القدرة على القيام بأنشطة وقائية لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وذلك بشكل متجانس ومتعدد الأبعاد. ولكي تصبح عملية بناء السلام فعالة بحق فإنها يجب أن

تستند إلى نهج متماسك ومتسق تتبعه الأمم المتحدة على المستوى القطري ودون الإقليمي، وإلى البناء على الهياكل الأساسية والصكوك القائمة. وتحتاج وكالات الأمم المتحدة وإداراتها في الميدان إلى إقامة آليات مناسبة لربطها بعمليات البرمجة والتحليل بشأن وسائل الإنذار المبكر والتدابير الوقائية التي تُجرى في المقر.

٩٧ - ويتعين أن تبدأ عمليات بناء السلام قبل أن يخمد صراع معين بفترة كافية. ويتطلب الأمر تعاونا أكبر بين الحكومات وشركائها الوطنيين والدوليين، ومزيدا من المرونة بشأن الشروط المالية من قِبَل هؤلاء الشركاء، من أجل التصدي للمشاكل العديدة التي تعرقل صون السلم أو إعادته كما تعرقل التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات دون الإقليمية لتمكينها من المساهمة بمزيد من الفعالية في تعزيز السلام والتنمية.

التوصيات

- **ينبغي أن تكون التدابير الوقائية والتدابير المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء الصراعات من بين الأنشطة الرئيسية للبرامج الوطنية المعنية والبرامج دون الإقليمية المقترحة، لا سيما في عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداء الموحد.**
- **ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعيد النظر في إجراءاتها بشأن الشروط المتعلقة بالترتيبات المالية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو البلدان التي لا تزال بها صراعات، وأن تضع في حسبانها المشاكل التي تواجهها تلك البلدان.**
- **ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأبعاد السياسية لعملية بناء السلام باعتبارها أداة لمنع الصراعات، بما في ذلك البلدان التي لا توجد بها مكاتب لدعم بناء السلام.**
- **عند وضع البرامج دون الإقليمية لبناء السلام ينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين الحكومات والشركاء الوطنيين والدوليين، لا سيما المؤسسات دون الإقليمية. وينبغي تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات دون الإقليمية على تطوير أنشطة بناء السلام وتنفيذها.**
- **وفي البلدان التي تفتقر كثيرا إلى الاستقرار ينبغي أن تتسم عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمرونة في التكيف، وهو أمر ضروري لمواجهة تحديات الأوضاع القائمة. وينبغي أن يشارك ممثلون من جميع وكالات الأمم المتحدة وإداراتها المعنية في خطة مشتركة للتحليل والإنعاش تتبناها الأمم المتحدة.**

(هـ) نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

٩٨ - ترددت الشكوى بشأن إخفاق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المنفذة في المنطقة دون الإقليمية بسبب قصور برامج إعادة الدمج. وكان من نتيجة التقاعس عن تقديم المساعدات الكافية لإعادة الدمج أن عاد عدد كبير من المقاتلين السابقين المسرحين إلى حمل السلاح وجمعوا صفوفهم من جديد في ميليشيات أو عمدوا إلى قطع الطرق.

٩٩ - والرأي الشائع هو أن الكثير من هذه الميليشيات يحظى بدعم بعض الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ويستخدم لزعزعة استقرار الحكومات في بعض البلدان وللإخلال بالأمن في مناطق معينة بغية تسهيل الاستغلال غير المشروع للموارد التعدينية والاتجار بالأسلحة والمخدرات.

١٠٠ - وينبغي في البلدان المقرر أن تنفذ بها برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تحظى جوانب إعادة الدمج بالأولوية في الخطط المشتركة للتحليل والإنعاش، وفي عمليات التقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تشكل جزءا من برامج وكالات الأمم المتحدة المنفذة على الصعيد القطري. ولتعزيز فعالية إعادة الدمج، يتعين العمل في إطار مواز على إعادة تنشيط الاقتصاد في البلدان الخارجة من صراعات لتوفير فرص العمل وتهيئة إمكانيات النمو الاقتصادي.

التوصيات

- **نظراً للطبيعة النطاقية للصراعات في المنطقة دون الإقليمية، ينبغي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تُعد وتُنفذ في آن واحد في حالات ما بعد انتهاء الصراع في البلدان المتأثرة بالصراعات، وأن تُشرك فيها جميع الأطراف المعنية. وهذه البرامج النطاقية صالحة للتطبيق بخاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع القائمة في بلدان اتحاد نهر مانو وفي الوضع المعقد السائد في غينيا - بيساو ومنطقة كازمانسي في السنغال.**
- **ينبغي تقديم تمويل كاف ودائم لبرامج التدريب المهني وتهيئة فرص العمل وتقديم المشورة وإعادة التأهيل وإعادة التوطين من أجل جميع المحاربين السابقين.**
- **ينبغي أيضاً تقديم الدعم لأفراد الأسر المصاحبين للمحاربين المسرحين وكذلك المجتمعات المحلية التي تستضيفهم.**
- **ينبغي أن تحظى جوانب إعادة الدمج بالأولوية في أية خطة مشتركة للتحليل والإنعاش وفي عمليات التقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تشكل جزءا من برامج وكالات الأمم المتحدة المنفذة على الصعيد القطري.**
- **ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد في البلدان الخارجة من صراعات.**

(و) وقف انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية

١٠١ - أعرب كثيرون عن قلقهم إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والميليشيات الجديدة في شتى أرجاء المنطقة دون الإقليمية. وتعاني الآليات القائمة لرصد التدفق غير المشروع للأسلحة وتحجيمه من جوانب قصور جسيمة. وينبغي النظر، على سبيل الاستعجال، في تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، على رصد وكبح التدفق غير المشروع للأسلحة وتكوين الميليشيات. وهذا يستلزم تحسين دمج الآليات، من قبيل برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإنشاء آليات إضافية متممة.

١٠٢ - وهذه الآليات بحاجة إلى أن تركز على الجانب المورِّد لتدفقات الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية وكذلك على الجانب المستقبل لها، وأن تستهدف بوجه خاص الجهات الضالعة في تجارة الأسلحة غير المشروعة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام، وأعضاء مجلس الأمن بوجه خاص، أن تعمل فرادى وجماعات على تحديد هوية موردي الأسلحة هؤلاء من العاملين في بلدانهم ومنعهم من توريد الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى الجهات الفاعلة في مناطق الصراعات. وينبغي أن تطبق الاتفاقات الدولية الرامية إلى منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة وحظر استخدام المرتزقة تطبيقاً تاماً، كما ينبغي فرض جزاءات على

البلدان التي تنتهك بنود هذه الاتفاقات أو اتخاذ تدابير أخرى مناسبة ضدها.

التوصيات

- **ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يضعا وينفذا سياسات وأنشطة تهدف إلى تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على رصد وكبح التدفق غير المشروع للأسلحة وتكوين الميليشيات.**
- **ينبغي لبرنامج التنسيق والتعاون من أجل الأمن والتنمية وغيره من الآليات الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة أن يدمجوا بصورة أفضل في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع تقديم مساعدة مالية كافية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهذا الشأن.**
- **ينبغي للأجهزة المناسبة في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والشركاء الدوليون والوطنيون، اتخاذ تدابير منسقة من أجل التعرف على الجهات الضالعة في التجارة غير المشروعة للأسلحة في غرب أفريقيا ووقف أنشطتها في مهدها.**
- **ينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على الامتثال للاتفاقات الدولية التي تحظر استخدام المرتزقة، على أن يؤخذ في الاعتبار فرض عقوبات على البلدان التي تخالف هذه الاتفاقات.**
- **ينبغي وضع مدونة قواعد أخلاقية مشمولة بالإنفاذ الذاتي للعمليات التجارية المشروعة في المناطق التي تدور على أرضها صراعات.**
- **ينبغي للأمم المتحدة أن تحث جميع الدول التي تحتفظ بميليشيات أو تساعدها على أن تتوقف فوراً عن مساعدتها وتبادر إلى حلها.**

(ز) **وضع حد لاستخدام الجنود الأطفال**

١٠٣ - يمكن أن يُتخذ من الطفل جندياً مطيعاً زهيد الأجر قادراً على بث الرعب في قلوب المدنيين والقوى المعادية على حد سواء. ومن الأطفال من يُرغم على حمل السلاح، ومنهم من يُقبل على ذلك طواعية مدفوعاً بالرغبة في التحرر من أغلال الفقر. والشباب في طور المراهقة ممن يكابدون آلام مرحلة تكوين الهوية معرضون بشدة للوقوع في حبائل الإغراء بخوض غمار الحرب. ومن تكتب له الحياة منهم، لا يسلم في كثير من الأحيان من الإصابة بعاهة جسمانية أو بتشوه نفسي، مع تخلفه لسنوات عن الدرس والتحصيل واكتساب المهارات الاجتماعية.

١٠٤ - وقد شارك عشرات الألوف من الأطفال بدور مباشر في القتال في سيراليون وغينيا وليبريا، بما يمثل انتهاكاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. كما تعرض عشرات الألوف غيرهم إلى التشريد والتيتم بفقد أحد الوالدين أو كليهما، أو أضيروا بصورة أخرى من واقع مناخ انعدام الأمن الذي أطبق على نفوسهم الغضة.

١٠٥ - والحاجة ماسة لأن تنهض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل وإعلان أكرا للأطفال المضارين من الحرب في غرب أفريقيا وخطة العمل ذات الصلة، بما يلي: (أ) ضمان مساءلة كل جهة تعمد إلى تجنيد الأطفال وتسليحهم أو تتعمد إلحاق الأذى بهم واستهدافهم وحرمانها من الانتفاع بثمار أفعالها؛ (ب) إدراج حقوق الأطفال وضمانات حمايتهم في الصراعات المسلحة في برامج تدريب موجهة لقوات الميليشيات وأجهزة الأمن الأخرى.

التوصيات

- **ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تستخدم الأطفال كجنود، أن تتخذ خطوات**

فورية لحل جميع الجماعات التي تضم بين صفوفها جنوداً من الأطفال. وينبغي للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أن يقوم بالتأكد من حل تلك الجماعات، وذلك بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة والمؤسسات الأخرى المناسبة في الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

- **ينبغي النظر في فرض جزاءات على البلدان التي تستخدم جنوداً من الأطفال.**
- **ينبغي أن تشمل جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج برامج تعليمية وللتدريب المهني وغير ذلك من جوانب المساعدة المناسبة للجنود الأطفال.**
- **ينبغي تعزيز الآليات المعنية بلمّ شمل الأطفال مع أسرهم.**
- **ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تعد كتيبات وبرامج للتدريب تتضمن أحكام القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع التركيز بخاصة على حقوق الطفل.**
- **ينبغي للحكومات أن تحرص على أن تشمل برامج التدريب الموجهة إلى القوات المسلحة وغيرها من أجهزة الأمن قضايا حقوق الطفل.**
- **ينبغي تزويد وحدة حماية الطفل الملحقة بأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالدعم التقني والمالي، وهي وحدة مخصصة لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب وتقديم مساعدات في حالات الطوارئ ومعالجة القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القدرة على الإنذار المبكر والتدريب المهني الكافي للأطفال.**
- **ينبغي تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على رصد تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل ومدى الالتزام بها ورصد انتهاكات أحكامها.**

(ح) الاتجار بالأطفال وعمالتهم

١٠٦ - الاتجار بالأطفال للأغراض الاقتصادية ظاهرة متفشية في بعض بلدان غرب أفريقيا. وتستغل العناصر الإجرامية المتجرة بالسلع البشرية الأطفال في أغراض عدة كالدعارة والشحاذة والتسول وأعمال التشييد والعمل في المتاجر والمصانع والمزارع والخدمة المترلية. وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الأطفال للأذى وإلى أوضاع عمل خطيرة ويحتجزون في أماكن العمل ويحرمون من التعليم ومن الرعاية الصحية الأساسية ومن التغذية الكافية ومن اللهو ومن التمتع بالأمن والأمان في كنف أسرهم. ويفقد الكثيرون حياهم في هذا الخضم. وكلهم محروم من حقوقه الأساسية التي أقرهما له مواثيق حقوق الإنسان.

١٠٧ - ويتعرض الملايين من الصغار في غرب أفريقيا لويلات هذه التجارة الوحشية. والاتجار بالأطفال ظاهرة حقيقية معقدة، وشبكات الاتجار بالأطفال هي بوجه عام كيانات غير رسمية ذات طبيعة سرية، مما يجعل جمع المعلومات عنها والتعرف عليها وتحديد هوية المتجرين بالأطفال أمراً بالغ الصعوبة. وعلاوة على ذلك، من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بين التحركات غير المشروعة والتحركات المشروعة للأطفال عبر الحدود.

١٠٨ - وقد كشفت الدراسات عن وجود طرق ثابتة لهذه التجارة تمر عبر بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغابون، وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا،

ويقوم على أمرها أفراد عاديون وجماعات خاصة. ومن هذه البلدان من يورد الأطفال، ومنها من يستجلبهم، ومنها من يقوم بدور المعبر، فيجلب الأطفال ويوردهم على السواء. ولا يوجد سوى قدر محدود من البيانات حول أنماط التحرك عبر الحدود وآلياته، وقدر أقل من ذلك عن عمليات الاتجار التي تتم داخل البلدان.

التوصيات

- **ينبغي حث الحكومات على التوقيع و/أو التصديق على كل الاتفاقيات الملائمة والبروتوكولات الاختيارية المتصلة بها.**
- **ينبغي شن حملات قوية للدعوة تستهدف صناع القرار في المستويات العليا، وتقديم الدعم للدراسات الرامية إلى تعزيز المعرفة بمسائل الاتجار بالأطفال.**
- **ينبغي حث الحكومات على إنشاء مؤسسات لمكافحة الاتجار بالأطفال في إطار آليات ملائمة، من قبيل اللجان الوطنية.**
- **ينبغي تشجيع البلدان التي يعبرها الأطفال المتجر بهم والبلدان الموردة لهم والبلدان المستقبلة لهم على إعادة تأكيد نتائج المشاورة دون الإقليمية بشأن الاتجار بالأطفال، المعقودة بليبرفيل في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، واعتماد خطط عمل وطنية لاستئصال شأفة الاتجار بالأطفال سواء داخل الحدود الوطنية أو عبرها.**
- **ينبغي إقامة شراكات قوية بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص، على الصعيدين المحلي والدولي. وفي هذا الصدد، من المهم توسيع نطاق تلك الشراكات بحيث تشمل صناعة الكاكاو والشكولاته عن طريق اتفاق ومدونة لقواعد السلوك المهني بشأن عدم استغلال عمالة الأطفال في الإنتاج.**
- **ولمنع المتاجرين من الاتجار بمنأى عن العقاب، ينبغي أن تسن بلدان غرب أفريقيا تشريعات توقع عقوبات ملائمة لردع المتاجرين والمتعاونين معهم. ويمكن أن تكون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة شريكتين رئيسيتين في الجهد الرامي إلى مواءمة المقتضيات التشريعية.**

(ط) المرأة والصراع المسلح

١٠٩ - تنعكس آثار الصراع المسلح على المرأة انعكاسا يخلو من كل تناسب. فعدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة يتزايد خلال الصراع تزايدا كبيرا، إذ يفقد العديد من النساء اللواتي يترملن بسبب الحرب كل صلة لهن بأزواجهن، أو يكون أزواجهن هم أنفسهم ناشطين في ساحة الحرب. وكثيرا ما تجبر النساء على إقامة علاقات جنسية طويلة الأمد و/أو السخرة لدى رجال من ذوي النفوذ يتحكمون في مصيرهن ويكون البغاء سمة شائعة من سمات حالات الصراع.

١١٠ - وفي سيراليون، ومنذ توقيع اتفاق لومي للسلام في تموز/يوليه ١٩٩٩، ورغم أن الصراع قد خفت حدته، ذهب المدنيون ضحية انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يتعرض النساء والفتيات للاغتصاب بانتظام، ولا سيما على يد قوات المتمردين. وفي الأسابيع الأخيرة، تعرض للتعسف على يد قوات الجبهة المتحدة الثورية لاجئون من سيراليون كانوا يحاولون الانتقال من المناطق الحدودية لغينيا إلى مناطق آمنة عن طريق الأراضي التي تخضع لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية. وأفادت النساء العائدات، عن كثير من حالات الاختطاف والاغتصاب والأشكال الأخرى للاعتداء الجنسي.

١١١ -وأقرت البعثة بالدور الهام الذي تقوم به المرأة داخل المنطقة دون الإقليمية في مجالات تسوية الصراع، وإدارته والمصالحة. فثمة عدد من الجماعات النسائية المحكمة التنظيم التي أقامت علاقات مع مجموعة في بلدان أخرى لوضع خطط عمل مشتركة، بالإضافة إلى تعبئة المجتمع المدني للضغط على القادة السياسيين والعسكريين من أجل تسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

التوصيات

- **ينبغي إجراء المزيد من التشاور بين منظومة الأمم المتحدة والمجموعات النسائية، إلى جانب المجتمع المدني عامة، لوضع البرامج والمبادرات. وينبغي القيام من خلال هذه الشراكات بتشجيع المشاركة المباشرة للمجموعات النسائية في تسوية الصراعات وفي أنشطة الإنعاش.**

- **ينبغي تعزيز قدرة المجموعات النسائية التي كثيرا ما تكون قدرة محدودة بسبب قلة الخبرة والموارد، وذلك حتى تقوم بأكبر دور ممكن في المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، وإنجاز التنمية. وينبغي إدراج هذا البعد المتعلق ببناء القدرات في كل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.**

(ي) حفظ السلام

١١٢ -انتقد عدة متحاورين عددا من سياسات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وانصب انتقادهم بصفة خاصة على النُهج المتبعة في مبادرات حفظ السلام بالمنطقة دون الإقليمية. وتناول النقد أوجه القصور الملموسة في الولاية المأذون بها، وتأخر الاستجابة في حالات الطوارئ ونقص الدعم المقدم للوحدات الأفريقية العاملة في إطار جهود حفظ السلام في المنطقة. وارتأى كثير منهم ضرورة تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أو تغييرها بجعلها ولاية لإنفاذ السلام.

١١٣ -وتوفر البلدان المساهمة بقوات وحدات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار ما يسمى بترتيبات الإيجار الشامل أو غير الشاملة للخدمات. فبموجب ترتيب الإيجار الشاملة للخدمات، على البلدان المساهمة بقوات أن تجهز تجهيزا كاملا قواتها وتعولها، على أن تسدد لها تكاليف القيام بذلك في حين أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بموجب ترتيب الإيجار غير الشامل للخدمات تتباين درجاته. وقد اختار كثير من بلدان غرب أفريقيا المساهمة بقوات في إطار ترتيب الإيجار الشامل للخدمات في الوقت الذي كان فيه ترتيب الإيجار غير الشامل للخدمات أنسب لإمكانياتها. ونظرا للضغط الناجم عن توفير الحكومات لقوات حفظ السلام والذي يقع على موارد استنفدت طاقتها فعلا، فإن عددا من المتحاورين أكدوا على ضرورة مراجعة ترتيبات نظم دعم وحدات قوات حفظ السلام حتى تقدم الأمم المتحدة القسط الأكبر من التجهيزات والمساعدة في الإمداد والنقل. وقد أثبتت التجربة في سيراليون أن ترتيبات الإيجار الشاملة للخدمات المبرمة مع الوحدات الأفريقية لم تكن موفقة. وبناء على تعليمات من الأمين العام، انكبت إدارة عمليات حفظ السلام على معالجة هذا المشكل مع البلدان المساهمة بقوات. كما اشتكى عدة متحاورين من أن الإجراءات المتعلقة بتسديد الأمم المتحدة للنفقات مرهقة بصورة لا مبرر لها كما أن دفع المبالغ المستحقة يشهد تأخيرا كبيرا.

التوصيات

- **ينبغي أن تبذل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهدا أكبر لمساعدة بلدان غرب أفريقيا التي ترغب في توفير قوات حفظ السلام لكنها ترى أن تلبية**

شروط الأمم المتحدة بشأن التجهيز والإعالة أمر مرهق دون مبرر.

- **ينبغي إبلاغ ممثل البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات إبلاغا كافيا بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها التي تحكم سياسات الإيجار الشامل وغير الشامل للخدمات. وينبغي أن يقترح بانتظام خيار الإيجار غير الشامل للخدمات باعتباره الخيار الأكثر تناسبا مع إمكانيات بلدان غرب أفريقيا.**
- **ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ برامجها وخططها في مجال حفظ السلام، بطرق منها تعزيز ترتيبات مقر الجماعة الاقتصادية، ومراكز التدريب لديها وتوفير الدعم في مجالي الإمداد والنقل والدعم التقني عند الحاجة.**

(ك) تنفيذ الجزاءات الموجهة

١١٤ - نوقش القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بشأن ليبريا، مع المتحاورين في سياق الأزمة الحالية في بلدان اتحاد نهر مانو. وأعرب عموما عن رأي مفاده أنه رغم الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ليبريا منذ عام ١٩٩٢، فإن الأسلحة تنتشر على نطاق واسع داخل البلد. وبخصوص الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبريا بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، ارتأى عدة متحاورين أن التهديد بتلك الجزاءات قد يكون أكثر فعالية من فرضها فعلا. وأعرب ممثلو المجتمع المدني الليبري عن القلق من أن تلك الجزاءات المقترحة قد تؤثر سلبا لا على الحكومة فحسب بل حتى على الشعب الليبري أيضا. وارتأوا ضرورة اتخاذ خطوات لضمان الحد من أثر الجزاءات على السكان بأسرهم، بمن فيهم عمال مناجم الألماس العاملون في ليبريا. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة أن تكون الجزاءات المقترحة موجهة حتى لا تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية الاجتماعية الحرجة فعلا في ليبريا.

١١٥ - وساد رأي مفاده أنه فيما يتعلق بليبريا، يلزم توثيق التعاون بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن الضروري اتباع نهج ذي مسارين، يزاوج بين العمل الزجري والحوار مع حكومة ليبريا، لتحقيق النتائج المرجوة.

التوصيات

- **ينبغي أن يوفد مجلس الأمن آلية رصد إلى ليبريا للتحقق من امتثال البلد لمقتضيات القرار قبل الأجل المحدد في ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، والذي ستصبح الجزاءات نافذة بعده.**
- **ينبغي توثيق التعاون بين آلية الرصد، والآليات الأخرى التي تنشئها الأمم المتحدة، ولجنة الرصد التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا.**
- **إذا تعين فرض الجزاءات، فينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على ضمان تنفيذها بفعالية، بطرق منها التعاون في تنفيذها بين بلدان غرب أفريقيا، سواء فرديا أو جماعيا.**
- **ينبغي أن تكون كل الجزاءات المفروضة موجهة لضمان الحد من أثرها على عامة سكان ليبريا.**

٢ - الحكم وحقوق الإنسان

١١٦ - إن سوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان من بين الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة. ومن المهم توفير سبل تمكين المجتمعات المحلية والناس من خلال عملية ديمقراطية لضمان إعرابهم عن آرائهم وتمكينهم من المشاركة الفعلية في حكم بلدانهم. ومن اللازم تشجيع الحوار بين الحكومات

وأحزاب المعارضة، وكذا مع الجماعات المنشقة، وذلك لتعزيز عملية مصالحة وطنية حقيقية، تشمل مسألة المساءلة عندما تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

١١٧ -ويلزم توطيد النظم القضائية، وتعزيز استقلال القضاة والمحامين وحماية نزاهتهم. ومن شأن ذلك أن يعمل على ضمان احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الواجبة للجميع دون تمييز. ويلزم ضمان حرية إنشاء الجمعيات وحرية الصحافة. فاحترام حقوق الإنسان أمر غير قابل للتفاوض.

١١٨ -وتم التأكيد بصفة خاصة في غانا وغينيا - بيساو ونيجيريا على أن إشاعة الديمقراطية قد تفشل إذا لم يدرك الناس أهم يجنون 'ثمارها'، من خلال إحداث تحسن معين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بفضل اعتماد المبادئ الديمقراطية. والأداة الأساسية لمنع الصراع وإدارته هي دعم الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتمكينها من إنجاز البرامج الاجتماعية والاقتصادية على النحو الملائم حتى لا يعرض الاستياء الاجتماعي العملية الديمقراطية للخطر.

١١٩ -وتتخلل شواغل حقوق الإنسان كل مسائل السلام والأمن والتنمية. فينبغي أن يمثل بُعد حقوق الإنسان جزءا من كل الأنشطة الرامية إلى الوقاية وبرامج إدارة الصراع وحله على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. وينبغي تقديم الدعم إلى المؤسسات دون الإقليمية للترويج لحقوق الإنسان. كما ينبغي تقديم الدعم والمساعدة في مجال التثقيف في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك إشاعة ثقافة التسامح والتوعية بحقوق الإنسان عن طريق الحملات الإعلامية وتكنولوجيات الإعلام الجديدة. ومما سيعزز القدرات الوطنية ويستلزم دعما من الأمم المتحدة وضع خطط عمل دون إقليمية ووطنية وإنشاء مؤسسات دون إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٢٠ -ويعد تكثيف الشراكات مع فئات المجتمع المدني أمرا أساسيا في وضع البرامج الرامية إلى تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة، واحترام حقوق الإنسان وتحسين ممارسات الحكومات في مجال الحكم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل الأمم المتحدة المزيد من الجهد لدعم الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها فئات المجتمع المدني على الصعيد دون الإقليمي، بما فيها منظمات المرأة والشباب والمنظمات الدينية.

١٢١ -وثمة حالة تتمثل في عدم المعاقبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب وكذا الجرائم الاقتصادية. فالعدل والحقيقة أمران أساسيان في المصالحة الوطنية لا بد من السعي إلى تحقيقهما، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويلزم مساءلة الكيانات غير الحكومية وقطاع الأعمال عن الأنشطة غير المشروعة التي تعمل على إطالة أمد الصراع.

١٢٢ -وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والإقليمية على بناء القدرة المؤسسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد صُمم مشروع للتعاون التقني من أجل تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إدراج حقوق الإنسان في كل الأنشطة والمساعدة في تنظيم ووضع خطة عمل دون إقليمية تركز على الفئات الضعيفة ومنع الصراعات.

١٢٣ -وتشكل التوترات الدينية والعرقية والإقليمية في عدة بلدان من غرب أفريقيا، ولا سيما في السنغال، وغامبيا، وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ونيجيريا تهديدا محدقا بالسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. فينبغي أن تغتنم بلدان غرب أفريقيا عملية إعداد ومتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

وما يتصل بذلك من تعصب المزمع عقده بديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لإجراء نقاش وطني بشأن هذه المسائل واتخاذ الخطوات العملية لمكافحة التمييز العرقي والديني وكل أنواع التمييز الأخرى.

١٢٤ -والتعاون مع جهاز حقوق الإنسان، بما فيها آليات لجنة حقوق الإنسان ونظام مراقبة المعاهدات، قد يوفر أدوات مفيدة للبلدان لتقييم المشاكل ووضع استراتيجيات. وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات في المنطقة دون الإقليمية أن تطلب زيارات المقررين الخاصين المعنيين بمسائل المرتزقة والإعدامات بإجراءات موجزة، والتعصب الديني والحق في التعليم. وينبغي تثقيف المجتمع المدني فيما يتعلق باستخدام الإجراءات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

التوصيات

- **ينبغي مواصلة تطوير وتنفيذ برامج التثقيف في مجال أساسيات العملية الديمقراطية.**
- **ينبغي تقديم الدعم للدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لوضع برامج اجتماعية واقتصادية للعمل على تفادي مستويات الاستياء الاجتماعي التي من شأنها أن تعرض العملية الديمقراطية للخطر.**
- **يلزم تعزيز النظم القضائية للعمل على ضمان الإنفاذ الفعلي لسيادة القانون والعدالة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.**
- **ينبغي أن يمثل بُعد حقوق الإنسان جزءا من البرامج الوطنية ودون الإقليمية لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها.**
- **ينبغي تقديم المساعدة إلى المؤسسات دون الإقليمية لشن حملات من أجل الترويج لحقوق الإنسان، بطرق منها تكنولوجيات الإعلام الجديدة.**
- **ينبغي تقديم المساعدة لوضع وتنفيذ خطط عمل دون إقليمية ووطنية وإنشاء مؤسسات دون إقليمية من أجل الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.**
- **ينبغي النظر بعناية في دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها قطاع الأعمال، في مناطق الصراع في غرب أفريقيا. وينبغي اتخاذ الخطوات لمساءلة هذه الكيانات عن أي أنشطة غير مشروعة تؤدي إلى تفاقم الصراع.**

٣ - تقديم المساعدة الإنسانية

(أ) اللاجئون

١٢٥ -أعرب عن القلق لوجود أعداد كبيرة من اللاجئين على مقربة من الحدود بين سيراليون وغينيا. وكما أثبتت التجربة في البلدان التي شهدت صراعات، مثل بوروندي ورواندا والسنغال وسيراليون وليبريا، يشكل هذا الوضع خطرا لا يقتصر على تهديد أمن البلد المضيف بل ينطوي على خطر تسلل جماعات مسلحة بين صفوف اللاجئين أو تعرض اللاجئين لهجوم هذه الجماعات. لذا يتعين اتخاذ خطوات تصحيحية مع بداية أي عمليات يقوم بها اللاجئون للانتقال إلى البلدان المجاورة، لكفالة إنفاذ الاتفاقيات الدولية واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بتوطين اللاجئين بحيث يكونون على مبعدة من الحدود بالقدر الكافي لتحقيق الأمن لهم. واتساقا مع تلك الاتفاقيات، لا بد من مواصلة نقل لاجئي سيراليون، الموجودين حاليا في منطقة ''باروتس بيك'' الغينية، على نحو عاجل، إلى مناطق أكثر أمانا.

١٢٦ - وينبغي عند نقل اللاجئين اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم تسلل الميليشيات والجماعات المسلحة إلى صفوف اللاجئين وللحيلولة دون تجنيد الميليشيات لهم داخل المخيمات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لحكومة غينيا بذل قصاراها لتوفير ملاذ آمن للاجئين، وينبغي للمجتمع الدولي توفير المساعدة والدعم اللازمين.

١٢٧ - ولاحظت البعثة أن المساعدات المقدمة إلى اللاجئين الليبريين قد خُفضت بشكل ملحوظ في غانا وغينيا وكوت ديفوار. وكان التبرير الرسمي لذلك هو أن الظروف السائدة في هذا البلد أصبحت تسمح بعودة اللاجئين وأن ليبريا تعيش في سلام منذ ثلاثة أعوام. غير أن عددا كبيرا من اللاجئين قد فضل البقاء في البلدان المضيفة لأنهم لا يرون أن الظروف الأمنية في ليبريا والمناخ العام يسمحان بعودتهم. ونظرا لأن اللاجئين الليبريين يتلقون مساعدات محدودة جدا، فقد دخلوا في منافسة مع المجتمع المضيف بسبب معاناتهم في تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يُشكل عبئا لا داعي له على الحكومات المضيفة. وقد أدى ذلك إلى تدهور وضع كان هشا بالفعل، مما تسبب أحيانا في حدوث مشاكل أمنية. وقد انتفى الآن على ما يبدو المعيار الذي تسبب في تخفيض المساعدات المقدمة إلى هؤلاء اللاجئين الليبريين لذا فهو يحتاج إلى أن يُعاد النظر فيه.

١٢٨ - وكما أشير من قبل، فقد انتقد بشدة المتحاورون من عدة حكومات ومؤسسات المجتمع المدني وبما فيهم ممثلو مجتمعات اللاجئين، اتجاه المانحين الدوليين إلى تقديم مستويات من التمويل من أجل حالات الطوارئ الإنسانية وللاجئين وبرامج مساعدة المشردين داخليا في أوروبا، تفوق بكثير مستويات التمويل المقدمة لمثل تلك الحالات في أفريقيا حيث توجد دائما فجوة شاسعة بين الاحتياجات والتمويل.

التوصيات

- **اتساقا مع الاتفاقيات الدولية واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة، ينبغي توطين اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية على مبعدة من حدود البلدان المضيفة بالقدر الكافي لضمان أمنهم.**

- **وينبغي، في هذا الصدد، الاستمرار في نقل لاجئي سيراليون وليبريا، الموجودين حاليا في منطقة "باروتس بيك" بغينيا، إلى مناطق أكثر أمانا. ويتعين تقديم الدعم الكافي والمناسب التوقيت إلى حكومة غينيا وإلى كافة الوكالات المعنية بضمان التنفيذ السلس لتلك العملية.**

- **وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم تسلل الميليشيات والعناصر المسلحة إلى صفوف اللاجئين بعد نقلهم إلى مناطق أكثر أمانا وعدم تجنيد اللاجئين من قبل رجال الميليشيات داخل المخيمات.**

- **وينبغي لحكومة سيراليون أن تضمن اتخاذ استعدادات ملائمة لاستقبال اللاجئين الذين يختارون إعادتهم طوعيا إلى أوطانهم، وذلك بجملة أمور منها تحديد مناطق آمنة للإعادة إلى الوطن داخل سيراليون، وأن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وغيرهما من الشركاء الدوليين والوطنيين.**

- **يتعين تقديم المساعدات إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.**

- ينبغي لحكومة غينيا بذل قصاراها لتوفير ملاذ آمن للاجئين وأن يوفر المجتمع الدولي المساعدة والدعم اللازمين.
- ينبغي إعادة النظر في المعيار الذي أدى إلى تخفيض المساعدات المقدمة للاجئي ليبريا في غانا وغينيا وكوت ديفوار. وينبغي في الوقت ذاته، تقديم المساعدة الفورية في الحالات التي لا تتوافر فيها ظروف العودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى مجتمعاتهم الأصلية.
- وينبغي للمانحين الدوليين إعادة النظر في ممارساتهم المتعلقة بتمويل البرامج الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا، وذلك لضمان الاتساق في تلبية المتطلبات والاحتياجات حيثما تظهر في أي مكان في العالم، والقضاء على مظاهر التفاوت.

(ب) ضمان الدخول الآمن والعبور الآمن

١٢٩ - نظرا للوضع الأمني السائد على طول الحدود بين غينيا وليبريا، أشارت البعثة إلى أن الاستجابة المستهدفة للوكالات الإنسانية في تهدئة المخاوف الأمنية للاجئين والموظفين في حالات الطوارئ تلقى ترحيبا. ويجب تطبيق مبدأ ”الدخول الآمن والعبور الآمن للاجئين“ كي تتمكن الوكالات الإنسانية من تقديم مساعدة فعالة للاجئين، والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. وتحقيقا لهذه الغاية، يصبح التزام الحكومة المضيفة والميليشيات أمرا ضروريا. ومن ثم، يوصى بالتوصل إلى اتفاق على مستوى المنطقة دون الإقليمية يضمن تطبيق هذا المبدأ. ويسري مبدأ الحماية الملائمة و ”العبور الآمن“ أيضا على جميع العاملين في المجال الإنساني.

التوصيات

- ينبغي أن تلتزم جميع القوات المتحاربة بضمان ”الدخول الآمن“ و ”العبور الآمن“ للاجئين والمشردين داخليا والوكالات الإنسانية.
- ينبغي التوصل إلى اتفاق على مستوى المنطقة دون الإقليمية يضمن تطبيق هذا المبدأ.

(ج) المشردون داخليا والمجتمعات المضيفة

١٣٠ - علاوة على ضآلة الموارد المخصصة للاجئين والمشردين داخليا من الأفارقة، فإن التأثير السيئ لهذه الظروف عليهم أصبح يُهدد عروض الضيافة التقليدية من جانب مجتمعات غرب أفريقيا، وأسهم أيضا في ظهور ما يُسمى ”كلال اللجوء“ الذي تُعاني منه المجتمعات والبلدان المضيفة.

التوصيات

- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية وضع وتنفيذ برامج إنمائية للمناطق تشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك احتياجات اللاجئين العائدين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في ميادين الصحة والتغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية.
- يتعين تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتحسين إدارة تقديم الخدمات إلى المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة على السواء.
- ينبغي تلبية متطلبات التمويل لتلك المبادرات، أن تشمل النداءات الموحدة صراحة برامج لتلبية احتياجات كل من المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة.

- **ينبغي التعامل مع إعادة الدمج والتوطين الفعالة للمشردين داخليا باعتبارها عنصرا مهما في أي عملية سلمية وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي.**

(د) أمن العاملين في المجال الإنساني

١٣١ - ازداد في الأعوام الأخيرة القلق على أمن وحماية العاملين في المجال الإنساني بتلك المنطقة دون الإقليمية. وقد أكد هذا القلق وقوع حوادث احتجاز هؤلاء العاملين كرهائن وقتلهم واختطافهم في غينيا خلال الأشهر الماضية. علما بأن الجماعات المتمردة، العاملة في مناطق الصراع، لا تبالي عادة بمبادئ الاتفاقيات المعترف بها دوليا أو بالقواعد المتعلقة بأعمال القتال. وغالبا ما يتعذر على وكالات الأمم المتحدة أن تمارس عملها لأن المنظمة تعتبر ''في صف'' الحكومة أو أنها كيان مُعارض.

التوصيات

- **يجب على جميع أطراف الصراعات ضمان أمن جميع العاملين في المجال الإنساني، كي يتسنى وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين لها.**

(هـ) التمويل

١٣٢ - لاحظت البعثة مع القلق عواقب نقص التمويل سواء على توفير المساعدة الإنسانية أو على أمن العاملين في المجال الإنساني. فقد انخفضت أو ألغيت المساعدات المقدمة لبعض القطاعات الحيوية كالتعليم، وتوليد الدخل، والخدمات المجتمعية وبناء القدرات والقطاعات المتكفلة بالأنشطة الأساسية لحفظ حياة اللاجئين والمشردين داخليا. ويتعين تصحيح هذا الاتجاه عن طريق توعية المانحين بالآثار السلبية الطويلة الأجل لخفض التمويل على السلام والاستقرار والأمن. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بدور حاسم في إثارة هذا الموضوع مع المانحين الرئيسيين.

١٣٣ - ولاحظت البعثة أن هناك إحجاما من قبل المجتمع الدولي عن تخصيص موارد لتدابير منع الصراعات وبناء السلام في غرب أفريقيا وغيرها من المناطق، برغم التكاليف الضخمة التي تتطلبها مواجهة الأوضاع الناجمة عن اندلاع الصراعات.

التوصيات

- **ينبغي للمانحين توفير التمويل اللازم والمناسب التوقيت لدعم عملية منع الصراعات والمساعدة الإنسانية والبرامج الإنمائية.**
- **ينبغي أن يكون التمويل كافيا لتلبية احتياجات العاملين في المجال الإنساني.**

٤ - التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي

(أ) بيئة الفقر

١٣٤- ينتشر الفقر في المنطقة دون الإقليمية حيث يعيش حوالي ٥٠ في المائة من السكان بأقل من دولار واحد في اليوم. واستمرار الأزمة في بلدان اتحاد نهر مانو وعدم استقرار الوضع السياسي في عدة بلدان أخرى يجعلان من احتمالات إيقاف التدهور الاقتصادي أمرا مشكوكا فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي ٥٠ في المائة من السكان في المنطقة دون الإقليمية هم دون الخامسة عشرة من العمر، ومستوى استثمارات الدول في التعليم والرعاية الصحية منخفض جدا. ويشكل مستوى الفقر المرتفع هذا أزمة لا تكف عن التفاقم بالنسبة إلى الشباب، إذ يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وتضاؤل فرص مساهمة الشباب في النمو الاقتصادي والتنمية. وتشكل هذه الحالة الكئيبة أرضا خصبة لتجنيد الشباب في الميليشيات وضلوعهم في أنشطة غير مشروعة أخرى.

١٣٥- وأشار عدد كبير من المتحاورين مع البعثة إلى الزيادة الملحوظة في البطالة والفقر التي شهدهّا المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة. فعلى امتداد السنوات العشر الأخيرة مثلا، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في أبيدجان من ١ إلى ٢٠ في المائة. وتبدو احتمالات تحسن حالة الفقراء في المدن شبه معدومة نظرا للركود في إيجاد وظائف جديدة في القطاع النظامي وحالة الإشباع شبه الكامل في القطاع غير النظامي. ويمكن للبرامج الرامية إلى المساعدة في الإسراع بالنمو الاقتصادي، والمصحوبة بتدابير لتخفيض الديون، أن تسهم إسهاما كبيرا في عكس هذه الاتجاهات السلبية.

١٣٦- وأشار عدد كبير من المتحاورين مع البعثة إلى الآثار السلبية للفساد على تنمية المنطقة دون الإقليمية. وأوضح بعضهم، وهو يشير إلى مشكلة الديون، أن بعض القروض التي تعاقدت عليها الحكومات السابقة والتي تُلقى مسؤوليتها الآن على عاتق المواطنين والحكومات لم تُستخدم لمنفعة البلدان المعنية. واعتُبر أن المسؤولين الحكوميين الفاسدين وغيرهم قد وظفوا مبالغ ضخمة من هذه الديون في مشاريع خاصة أو أودعوها في حساباتهم المصرفية الخاصة. ولم يكتفِ المتحاورون مع البعثة بإدانة الفساد في بلدانهم، وإنما انتقدوا أيضا الالتزام المفروض عليهم بتسديد ديون لم تُستخدم لمنفعة بلدانهم.

١٣٧- ورأى عدد كبير من المتحاورين مع البعثة الذين يمثلون المجتمع المدني أن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يتفاقم بسبب انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين، السابقين والحاليين، والأشخاص الذين يقدّمون لهم الإغراءات. ورأوا أيضا أن الفساد المستشري في العديد من حكومات المنطقة دون الإقليمية قد أسهم في إيجاد أوضاع الفقر وسوء التنمية السائدة. فذكروا مثلا برامج الخصخصة الفاشلة التي أسفرت عن تحويل الأصول الوطنية إلى المسؤولين الحكوميين والأشخاص الذين يقدّمون لهم الإغراءات. ووجّهوا انتقادات شديدة أيضا إلى رجال الأعمال عديمي الضمير الذين يواصلون مساعدة بعض الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على استغلال المواد الخام الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، والتي لا تستفيد الخزانات الوطنية من الأرباح الناجمة عن استغلالها. وأبدى المتحاورون مع البعثة أيضا رأيا مفاده أنه يتعين تخصيص النفقات الحكومية لكي تعكس احتياجات الشعب ذات الأولوية. ودعوا إلى تخفيض النفقات العسكرية وزيادة الإنفاق في مجال التنمية.

(ب) التكامل الاقتصادي

١٣٨- ترى البعثة أنه يتعيّن إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالتكامل دون الإقليمي، ولا سيما المسائل المتصلة باتساق المؤسسات دون الإقليمية المعنية بالتكامل ومواءمة تدخلات المانحين للاستجابة بشكل شامل للمبادرات دون الإقليمية التي تعزز التكامل.

١٣٩- وفيما يتعلق باتساق التكتلات المؤسسية دون الإقليمية المعنية بمختلف جوانب التكامل، لاحظت البعثة أن معظم المتحاورين معها اعتبروا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدأت تبرز بوصفها المركز الرئيسي للتكامل. وجرى التسليم بأن قوة وكفاءة مؤسسات هذه الجماعة وآلياهّا وقدرهّا على الاستجابة بفعالية لجميع تحديات التكامل وفي إطار زمني معقول تعتمد على الالتزام بدعمها.

١٤٠- ورأى المتحاورون مع البعثة أن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورها المحوري في تحقيق التكامل دون الإقليمي، فضلا عن الأدوار التكميلية التي يقوم بها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل واتفاق عدم الاعتداء والمساعدة

في شؤون الدفاع واتحاد نهر مانو وتكتلات مماثلة أخرى. والرأي الذي عُرض على البعثة، وهو جدير بالتأييد، هو أنه يتعيّن تدعيم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي تبرز بوصفها المنظمة الرئيسية، فضلا عن مساعدة مؤسسات دون إقليمية أخرى في الوقت نفسه لتمكينها من أن تصبح مراكز خدمة تقدّم خدمات دعم محددة في إطار عملية التكامل التي تضطلع فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي. وفي هذا الخصوص، ذُكر مثلا أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، اللذين خطيا خطوات متقدمة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مسائل التكامل المالي والاقتصادي، قادران على القيام بدور مفيد في تقديم الخدمات والدعم التقني إلى الجماعة. وسلّم المتحاورون مع البعثة بضرورة دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه المجالات، مما يحسّن قدرتها كقوة دافعة باتجاه التكامل. وتبرز الحاجة إلى تقديم الدعم من أجل بناء القدرات في الأمانة العامة نفسها فضلا عن تنشيط وتعزيز الآليات التي تُعنى بمسائل أعمّ، كالإنذار المبكّر ومنع الصراعات والقانون والهيئة القضائية وحقوق الإنسان والعملة المشتركة والقضايا الاقتصادية، بما فيها هياكل التعريفات الجمركية وحرية الحركة، فضلا عن الاستثمارات في البنية الأساسية التي توسّع نطاق المجال الاقتصادي والأسواق.

١٤١- والمسألة الأخرى التي تتصل بمسألة التكامل هي تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الدولية والنهج التي تتبعها. وفي هذا الخصوص، ظهر تأييد عام للحاجة إلى اتّباع نُهج كلّية وشاملة إزاء مسائل متنوعة، بما فيها منع الصراعات وإدارتها. فقد رأى عدد كبير من المتحاورين مع البعثة مثلا أن أي نهج لمعالجة الأزمة التي تواجهها بلدان اتحاد نهر مانو يجب أن يكون كلّيا ومتكاملا، وقد يتطلّب من المنظمات دون الإقليمية أن تضطلع بدور أكبر. وستتطلب الحاجة إلى تنسيق الدعم والنُهج من منظومة الأمم المتحدة وجماعة المانحين الدوليين أن تعملا معا عن كثب في تصميم البرامج التي تلبي احتياجات المنطقة دون الإقليمية. ويمكن أيضا توجيه الترتيبات المؤسسية في المقر والمنطقة دون الإقليمية من أجل دعم التدخلات التعاونية والشاملة التي عادة ما تتّبع نهجا دون إقليمي أو يتعلق بمنطقة معينة.

١٤٢- وأعرب عدة متحاورين عن تقديرهم للجهود المبذولة في مجال وضع البرامج للمنطقة دون الإقليمية، كالجهود التي تبذلها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ورأوا أن هذه الجهود ستعجل بعملية التكامل إذ أنها دعمت الآليات والمبادرات التي أعلنتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ، بما فيها تلك المبادرات المعنية بمجالات السلام والأمن، والطاقة والنقل، وتنسيق السياسات، وحرية تنقّل الأفراد والسلع. وتنسيق الدعم المقدّم إلى مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يعزز قدرتها على التعجيل بالتكامل ويعزز، بالعمل من خلال مبادرات الجماعة أو بشكل موازٍ لها، التعاون بين جميع الشركاء والجماعة في إطار مشترك.

التوصيات

- **ينبغي أن تركّز برامج التدخلات الاستراتيجية على النمو الاقتصادي وتخفيف عبء الديون كوسائل حيوية لتهيئة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية. ولن يتحقق تخفيف وطأة الفقر إلا كنتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي المتسارع والعادل وسط بيئة خالية من الديون نسبيا.**

- **ينبغـي توجيـه برامـج التدخـلات الاقتصاديـة والاجتماعية بوجه خاص نحو تخفيف وطأة أزمة البطالة المتنامية التي يعاني منها الشباب.**
- **ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في تعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المجالات التي تمكّنها من العمل على أفضل وجه ممكن كقوة دافعة نحو التكامل دون الإقليمي.**
- **ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمؤسسات دون الإقليمية الأخرى لإنشاء إطار للتكامل تحتل فيه الجماعة الاقتصادية موقعا محوريا.**
- **ينبغي تقديم الدعم لبناء القدرات في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن تنشيط وتعزيز الآليات التي تُعنى بمسائل أعمّ، كالإنذار المبكّر ومنع الصراعات والقانون والهيئة القضائية وحقوق الإنسان والعملة الموحدة والقضايا الاقتصادية، بما فيها هياكل التعريفات الجمركية وحرية الحركة، فضلا عن الاستثمارات في البنية الأساسية التي توسّع نطاق المجال الاقتصادي والأسواق.**
- **ينبغي توجيه الترتيبات المؤسسية في المقر والمنطقة دون الإقليمية أيضا من أجل دعم التدخلات التعاونية والشاملة التي عادة ما تتّبع نهجا دون إقليمي أو يتعلق بمنطقة معينة.**
- **من أجل تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التعجيل بالتكامل الاقتصادي، ينبغي للشركاء في التنمية أن يدعموا آليات المنظمة وأنشطتها في المجالات العامة التالية:**

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة

البيئة والموارد الطبيعية

النقل والاتصالات والسياحة

التجارة والجمارك والإحصاء

برامج تعليمية للمرأة وتعزيز دورها في تعزيز السلام والتنمية.

خامسا – المتابعة

١٤٣- توصي البعثة المشتركة بين الوكالات بأن يبلغ هذا التقرير إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الدوليين الرئيسيين، وأن تُتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة المناقشة مع هذه المنظمات وهؤلاء الشركاء من أجل اتّباع نهج دون إقليمي شامل لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي يواجهها غرب أفريقيا.

١٤٤- وبعد نجاح تنفيذ ذلك في غرب أفريقيا، ينبغي البحث في اتّباع نُهج دون إقليمية شاملة في مناطق أفريقية أخرى، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية الأخرى المختصة.

المرفق

قائمة المشاركين

كان على رأس البعثة السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد، للشؤون السياسية.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

نانسي أوكو برايت، رئيسة قسم أفريقيا، نيويورك

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

هيرفي لودوفيك دو ليس، المساعد التنفيذي للمدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، أبيدجان

ديلاه دوماي، الممثل في داكار*

أبو موسى، المدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، أبيدجان**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أنطوني أوهيميغ-بواماه، المستشار القطري للبرنامج، شعبة غرب أفريقيا، نيويورك

مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

بول أريس، المدير المساعد، نيويورك

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بكري ندياي، مدير مكتب نيويورك

برنامج الأغذية العالمي

فيليكس باميزون، نائب مدير مكتب الاتصال، نيويورك

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

ندولامب نغوكوي، نائب المدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، أبيدجان

إدارة عمليات حفظ السلام

اللواء مارتن لوثر أغواي، نائب قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

---

* شارك السيد دوماي في الاجتماعات التي عقدت في غينيا - بيساو.

** شارك السيد أبو موسى في الاجتماعات التي عقدت في باماكو.

إدارة الشؤون السياسية

غودوين جيتوبوه، موظف أقدم للشؤون السياسية

مارغريت فوغت، المساعدة الخاصة للأمين العام المساعد

كاترين جونز، موظفة شؤون سياسية

مونيك زبال، مساعدة إدارية

أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أبوجا

روجر لالكوبو، مدير شعبة الشؤون القانونية

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح، لومي

أيفور فونغ، المدير

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

سولومون أكباتا (استشاري)، المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، نيامي